

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم تجارية

رقم : .....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان

## آليات البنوك في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة الرويبة

تحت إشراف:

د.نويات عبد القادر

من إعداد الطالب:

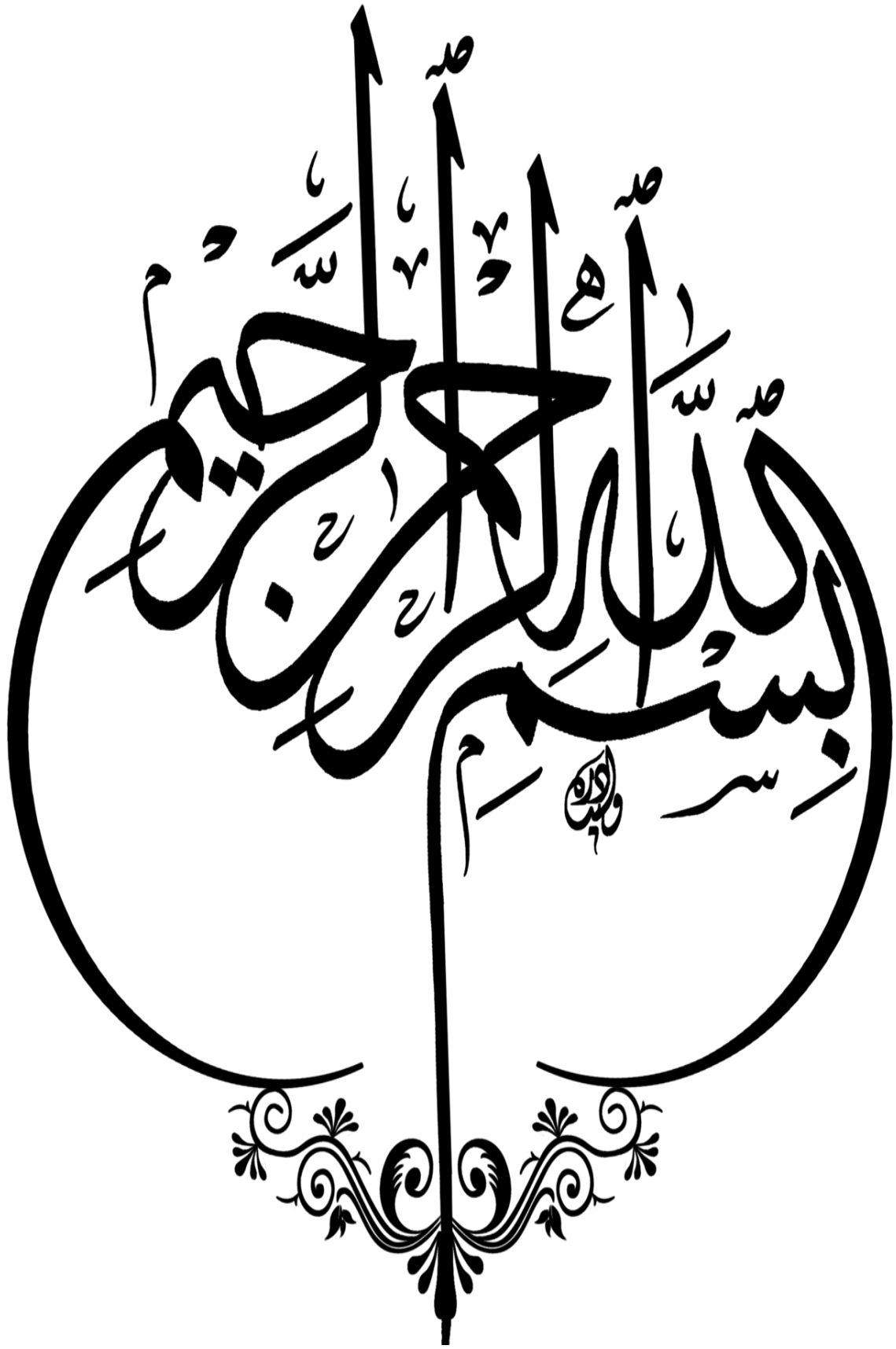
قسامية ياسين

أعضاء لجنة المناقشة

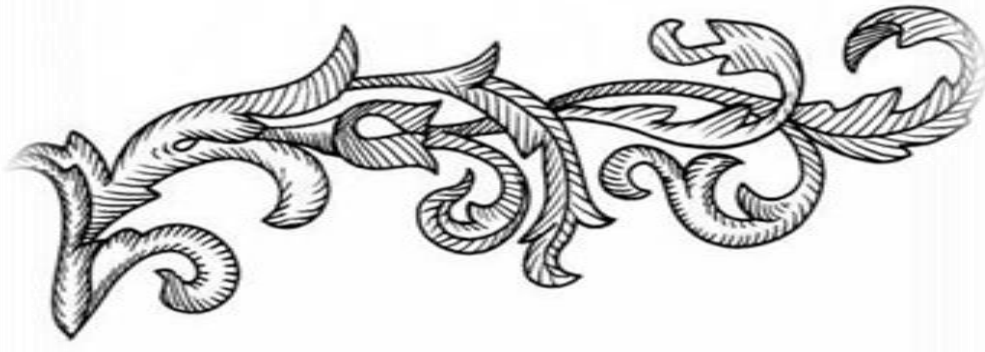
الصفة	الجامعة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أستاذ محاضر -أ-	د. موسى حجاب
مشرفا و مقررا	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أستاذ التعليم العالي	د. عبد القادر نويات
مناقشا	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أستاذ محاضر -أ-	د. حسان بوبعاية

السنة الجامعية : 2021-2020





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى **والدي الكريمة** أعزها الله و أطال في عمرها و أدام عليها الصحة و العافية ، أمي العزيزة التي لطالما سهرت معي الليالي الطوال طيلة مشواري الدراسي وفي كل الأطوار من أجل مؤازرتي و تحفيزي من أجل هذا اليوم الذي ترى فيه هذا التتويج

### شكرا أمي الغالية

إلى **جدي الغالية و خالي العزيز** أدامكما الله و رزقكما الصحة والعافية  
إلى **روح جدي الطاهرة** والذي كان بمثابة الأب رحمه الله و تور قبره و جعله في علين رفقة الشهداء والأبرار والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

إلى **زوجتي الكريمة** حفظها الله على مساندتها و تشجيعها لي من أجل إكمال الدراسة رغم ظغوطات العمل و مسؤوليات الأسرة.

إلى أولادي و فلذات كبدي " **رؤيا** " ، **محمد الأمين (كادار)** و آخر العنقود " **أنس** " حفظهم الله جميعا و أنار درهم و جعلهم من أهل العلم و خاصته و أنشاهم نشأة صالحة يا رب.

إلى كل الأقارب و الأصدقاء و الزملاء وكل من مدّ لنا يد العون من بعيد أو قريب في سبيل إنجاز

هذا العمل.





## شكر و تقدير

الحمد لله لذاته وجميل صفاته والشكر له على نعمه وعطائه فلك الحمد والشكر يا رب  
على تيسيرك لنا الصعاب في إتمام هذا البحث

ويسعدنا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل المشرف الدكتور  
نويات عبد القادر الذي لم يبخل عليّ بنصائحه وتوجيهاته السديدة وروحه العلمية

كما أتقدم بخالص الشكر لأساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول هذا  
العمل لمناقشته

شكر خاص للأستاذ الدكتور **حجاب موسى** على مد يد العون و المؤازرة ببارك الله  
فيه و جزاه الله عنا كل خير .







# فهرس المحتويات



## فهرس المحتويات

الإهداء.....	
شكر وتقدير.....	
فهرس المحتويات.....	II-I
قائمة الأشكال والجداول.....	IV
المقدمة العامة.....	أ-و

### الجانب النظري

تمهيد.....	08
1- التجارة الخارجية.....	09
1-1 مفهوم التجارة الخارجية.....	09
2-1 الفرق بين التجارة الخارجية والداخلية.....	11
3-1.. نظريات التجارة الخارجية.....	12
4-1- سياسات التجارة الخارجية.....	13
2- البنوك.....	14
1-2 تعريف البنوك.....	14
2-2 - أهداف البنوك.....	15
3-2- بيئة البنوك.....	16
خلاصة الجانب النظري.....	18

### الجانب التطبيقي

تمهيد.....	20
1- تقديم عام البنك الوطني الجزائري.....	21
1-1- نشأة البنك الوطني الجزائري.....	21

23	2-1- الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.....
24	3-1- تعريف وكالة BNA روية .....
25	2- طريقة فتح ومتابعة حالة لعملية الاعتماد المستندي من طرف وكالة روية.....
27	3- دراسة ميدانية للاعتماد المستندي بالوكالة محل الدراسة .....
32	خلاصة الجانب التطبيقي.....
34	الخاتمة العامة.....
37	قائمة المراجع .....
39	الملاحق .....



# فهرس الجداول والأشكال

## فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
11 .....	الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية	01
14 .....	تصنيف أهم الأدوات المؤثرة في نشاط التجارة الخارجية	02

## فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهداف البنوك	16.....
02	بيئة البنوك	17.....
03	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	23.....
04	الصفحة الرئيسية في موقع التوطن البنكي للبنك الوطني الجزائري	25.....
05	ختم التوطن	28.....



# المقدمة العامة



تمهيد:

تعتبر التجارة الخارجية أحد المكونات الأساسية للعلاقات الاقتصادية على المستوى الدولي، فهي مركب من الأنشطة والعمليات من الداخل نحو الخارج أو العكس لاقتصاديات الدول، وتعكس حركة السلع والخدمات وتقييمها وما يمكن أن يشكل قيمة اقتصادية على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد، هذه الأنشطة لها وزنها التاريخي الذي ساعد على تطوير العلاقات السياسية لا سيما بين الدول الأوروبية كالعلاقات بين فرنسا وإسبانيا وإنجلترا خلال القرن السادس عشر عهد الماركنتيلية، ومطلع القرن العشرين خاصة مع إعادة التقسيم الدولي للخارطة الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تطورت المنظومة التجارية الدولية وظهرت معها عمليات تدويل وعمولة الانتاج ورأس المال والمكونات الأساسية للتجارة الخارجية، حيث أعطت للمؤسسات التجارية والمالية نمطا مستحدثا يتطلب تكييفا كاملا للنظام التجاري والمالي، بمعنى تلاؤم السياسات التجارية والمالية بين الدول.

إن الحديث عن دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية و رفع معدلات النمو الاقتصادي يتطلب حضورا قويا للمؤسسات المالية وبالتحديد البنوك، التي تمثل الدعامة الأساسية في هذا النشاط، حيث تعتبر مساهمتها في نشاط التجارة الخارجية كوسيلة لتطوير واستدامة هذا النشاط وجعله أكثر حيوية وأكثر فاعلية، خاصة وأن نشاط التجارة الخارجية يرتبط بنقل السلع والخدمات ومنه فإن أي إجراء أولي في تبادل هذه القيم يتعلق أساسا بالمرور على البنوك أو المؤسسات المالية لتسجيل السلع والخدمات وتقييمها أو ما يعرف بالتوطين المصرفي ثم تلبية عمليات أخرى متعلقة بالتجارة الخارجية كالفحص الجمركي ودفع الضرائب.

إن نجاح الحكومات والدول في تنشيط التجارة الخارجية يرتكز على تفاعل منظوماتها المالية والتجارية على الصعيد الداخلي قبل الخارجي، فدرجة التجانس بين النظامين تخلق قدرة على استيعاب واستقطاب أطراف خارجية وتشكل تجربة للطرف الوطني في توجيهه نحو السوق الدولي من خلال تكامل منظومات متعددة كالبنوك والتجارة الخارجية، حيث تعتبر البنوك القسم الرئيسي للمنظومة المالية للدول والحكومات، وتمتلك القدرة على توليد رؤوس الأموال من الاحتياطات المتولدة من إيداع الجمهور، وتوجهنا بالدراسة نحو البنك الوطني الجزائري من أجل التوصل إلى معطيات ونتائج علمية عن مساهمته في التجارة الخارجية.

إشكالية البحث:

من المداخل السابقة التي تجمع بين متغيرين نطمح تحليل العلاقة بينهما، متغير التجارة الخارجية كنشاط إستراتيجي داخل الاقتصاد الوطني والبنك كأداة تنشيط لهذا النشاط والذي يمثل المتغير الثاني، هذا الدعم الذي يقدمه البنك كدعم أساسي لخلق بيئة تصدير واستيراد قوية. هادفين من هذا التحليل التأكيد على الدور الأساسي للبنوك في عمليات التجارة الخارجية، فنصل هنا إلى تكوين معالم الإشكالية لبحثنا هذا ممثلة في التساؤل الرئيسي التالي:

- إلى أي مدى يمكن التأكيد على دور البنوك على اختلافها عمومية وخاصة وطنية وأجنبية في ترقية نشاط التجارة الخارجية بشقيه التصدير والاستيراد؟ وما هو واقع هذا الدور في الجزائر وعلى وجه التحديد البنك الوطني الجزائري؟

### الأسئلة الفرعية:

من أجل معالجة الإشكالية وتحقيقا لنتائج علمية جيدة ينبغي الفصل بين محوري التجارة الخارجية التصدير والاستيراد، والانطلاق من كل محور من هذه المحاور دون دمجها، فتتفرع من الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو دور البنوك كمكون أساسي وجهاز مالي يطبق مخرجات السياسة المالية في تحسين مردودية عمليات الاستيراد؟
- كيف يمكن للبنوك أن تساهم في ترقية أنشطة التصدير المختلفة؟

### فرضيات البحث:

توجهننا بالدراسة التطبيقية إلى البنك الوطني الجزائري هذا البنك العمومي الذي له مكانة في تمويل الاقتصاد بما فيها عمليات التجارة الخارجية، وبما أن موضوع بحثنا هذا يدور حول نشاط التجارة الخارجية ولما كانت الأسئلة الفرعية المنبثقة من الإشكالية تتمحور حول محور الاستيراد والتصدير فإننا نرى أنه ينبغي وضع الفرضيات التالية:

✓ **الفرضية الأولى** يتبنى البنك الوطني الجزائري سياسات وبرامج تجعل من عمليات الاستيراد وتمكنه من رفع مردودية هذه الأنشطة؛

✓ **الفرضية الثانية** استطاع البنك الوطني الجزائري أن يقوم بتغطية جميع العمليات داخل نشاط التصدير ومستوى عالي أتاح له تحقيق جميع أهداف هذا النشاط.

### أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في الحاجة الماسة إلى تطوير أنظمة التمويل للأنشطة الإستراتيجية في الاقتصاد مثل نشاط التجارة الخارجية كونها من الأنشطة الإستراتيجية، كما أنه من ضرورة تحقيق التكامل بين أوجه النشاط الاقتصادي كالتمويل والتجارة، ومن جهة أخرى تتوزع المفاهيم في أنشطة التجارة الخارجية في كل جانب من جوانب البحث وتتنوع حسب الحاجة لتوظيفها كدليل للبحث العلمي.

### أهداف البحث:

يخدم هذا البحث الأهداف التالية:

- مساهمة منا في إثراء المكتبة الجامعية الجزائرية التي ساهم فيها الكثير من الباحثين في إثرائها نساهم فيها بالبحث الذي يمزج بين المفاهيم الاقتصادية المختلفة؛

- تسليط الضوء على أداء البنك الوطني الجزائري في الاقتصاد الوطني؛
- معرفة المرحلة التي وصل إليها مفهوم التجارة الخارجية في الجزائر ومساهمة المحيط الاقتصادي للخروج بهذا النشاط لركب الاقتصاديات العالمية وبمساهمة البنوك الوطنية العمومية أو الخاصة.
- تحليل محاور التجارة الخارجية التصدير والاستيراد في الجزائر؛
- نحاول تحليل نتائج عمليات التجارة الخارجية من أبعاد مختلف تخدم أهداف الموضوع؛
- تحليل النتائج المالية والهيكلية لأنشطة التجارة الخارجية.

#### المنهج المستخدم:

اعتمدنا المنهج الوصفي من أجل عرض إطار التجارة الخارجية ومتغيراتها المختلفة والمفاهيم المتعلقة بالبنوك، كما اعتمدنا المنهج التحليلي من خلال تحليل مدى التأثير الذي يتأتى من تطبيق برامج التمويل من طرف البنوك داخل نشاط التجارة الخارجية حاملا ضمن أولويات قياسه الأهداف التي تصب في توليد القيمة المضافة في هذا النشاط الاستراتيجي، وفي جانب مهم من بحثنا هذا توجهنا بالمنهج التاريخي لتقديم أهم المحطات التي سلكها البنك من بنك عمومي محدود الاتجاهات التمويلية إلى بنك يخدم كل الاوعية الاستثمارية ضمن الاقتصاد الجزائري.

#### أدوات البحث والتحليل:

جوانب البحث متعددة ومراحله كثيرة والخروج بنتائج البحث يتطلب تحليلها وقراءتها والإحاطة بجميع جوانبها لتوزيع وتصنيف جميع المتغيرات ومعالجة الإشكالية تطلبت منا الإطلاع والإحاطة برصيد من مختلف البحوث والدراسات العلمية والأكاديمية:

✓ الكتب

✓ الرسائل الجامعية والأطروحات

✓ المجالات

✓ الملتقيات والمؤتمرات

✓ المواقع الإلكترونية

استلزم الجانب التطبيقي من البحث استخدام أدوات تمنح الباحث دقة في القراءة والتحليل للخروج بنتائج مستفيضة:

✓ وثائق تعريف نشاط البنك الوطني الجزائري ونشأته ونبذة عن تطور هيكله التنظيمي؛

✓ وثائق خاصة بعمليات تمويل لأنشطة التجارة الخارجية من قبل البنك الوطني الجزائري.

## حدود البحث المكانية والزمانية:

كما وجميع الدراسات والبحوث تأخذ حدودها جانباً مكانياً وجانباً زمنياً وآخر موضوعياً كانت حدود هذا البحث بداية بالحدود الزمنية:

### 1- الحدود الزمنية:

انطلق البحث بطرح سؤاله الرئيسي من شهر مارس 2020 أين استأنفنا الدراسة النظرية للبحث بعيداً عن الدراسة التطبيقية التي تأخرت لتاريخ أوت 2020 لأسباب متعلقة بالظروف الصحية اثر أزمة كوفيد 19، وبعد اختيارنا للبنك الوطني الجزائري كعينة من البنوك العمومية التي تعرف نشاطاً تموالياً مهماً وكذا من بين الركائز الاقتصادية المساهمة في الاقتصاد الوطني، تمكنا من الحصول على ترخيص يسمح لنا بالاطلاع على وثائق وملفات خاصة ببحثنا، بدأنا بقراءة الملفات الخاصة بالتعريف والنشأة وساهمت المقابلة الخاصة مع عدد من إطارات هذه الوكالة في تعمقنا أكثر في معرفتنا هذا البنك العمومي القوي ومعرفته أهم السياسات الموجودة داخل هذه البنك، من السهولة محاوره المستخدمين حيث سمح لنا بإجراء مقابلات مباشرة مع مدير البنك، بعدها تحصلنا على التقارير العملية الخاصة بتمويل نشاط التجارة الخارجية، التي تزامنت مع العديد من التعاملات التجارية التي ابرمها البنك مع المتعاملين الاقتصاديين، ثم تحصلنا على بقية التقارير إلى غاية أوت 2020، الطرف الزمني عكس قدرنا من الرؤية الإستراتيجية للبنك وقابليته ومرونة إجراءاته في الانتقال من فترة إلى أخرى من خلال السياسات الإستراتيجية للنشاط التمويلي باستخدام أدوات ناجعة، وفي ظل المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية للبنك خاصة مع ظهور عدد من البنوك المحلية والأجنبية كمنافس يستحوذ على الحصة السوقية للبنوك، ساعدنا تحليل وقراءة القوائم المالية للفترة ممتدة لسنوات من معرفة موقف البنك الوطني الجزائري من هذه المنافسة ووكالة روية على وجه التحديد.

### 2- الحدود المكانية:

أسقطنا الضوء على بيئة واحدة، ممثلة في البنك الوطني الجزائري وكالة روية، كعينة من وكالات البنك تختلف في النشاط لكنها متجانسة من حيث تطبيق السياسات التمويلية للأنشطة الاقتصادية مثل نشاط التجارة الخارجية، هذه الوكالة تحمل خصائص مهمة في الاتساع وقربها من المديرية العامة والمطارات والموانئ، كما أن تركيزنا على وكالة روية يمنحنا خاصية الثبات للظروف الموجودة في هذه الوكالة وبالتالي دقة نتائج البحث.

### الدراسات السابقة:

لم تمزج الدراسات بين القياس الكمي والنوعي للنشاط التسويقي وبين أنظمة القياس الحديثة ممثلة في لوحة القيادة، فأحياناً نجد دراسة تعنى بإدارة النشاط التسويقي دون الأدوات المعيارية أو القياسية مثل المالية كالتحليل المالي أو أسلوب لوحة القيادة، وأحياناً أخرى نجد الدراسة تعنى بموضوع لوحة القيادة الكلاسيكية القديمة وأحياناً بموضوع بطاقة الأداء المتوازن، لكن جميعها على اختلاف سياق البحث وتناوله لجوانب الموضوعات ساهمت في تغذية رؤيتنا لنموذج الدراسة:

✓ الدراسة الأولى/ "Le Financement du commerce extérieur par les banques algériennes"

مذكرة ماجستير للطالبة شريقي شهرزاد جامعة وهران، هذا البحث عني بأهم أساليب تمويل التجارة الخارجية، جمع بين المنهج التحليلي حيث يسرد تطور طرق هذا التمويل داخل الاقتصاد الوطني عبر تطور هيكل وقدرات البنوك العمومية ونمط التمويل المستخدم، حاولت الباحثة أن تبرز دور البنوك الجزائرية عمومية وخاصة في تنمية نشاط التجارة الخارجية، وأثبتت مكانتها كمكونات ضرورية داخل الاقتصاد الوطني، وتطرق لعدد من البنوك، تحليلها مس جميع الجوانب الضرورية من البحث، حيث كان التحليل كافيا ووافيا لإثبات صدق فرضيات البحث.

✓ الدراسة الثانية/ "Le Role des banques dans les échanges économiques internationaux"

" (en matière de crédit)

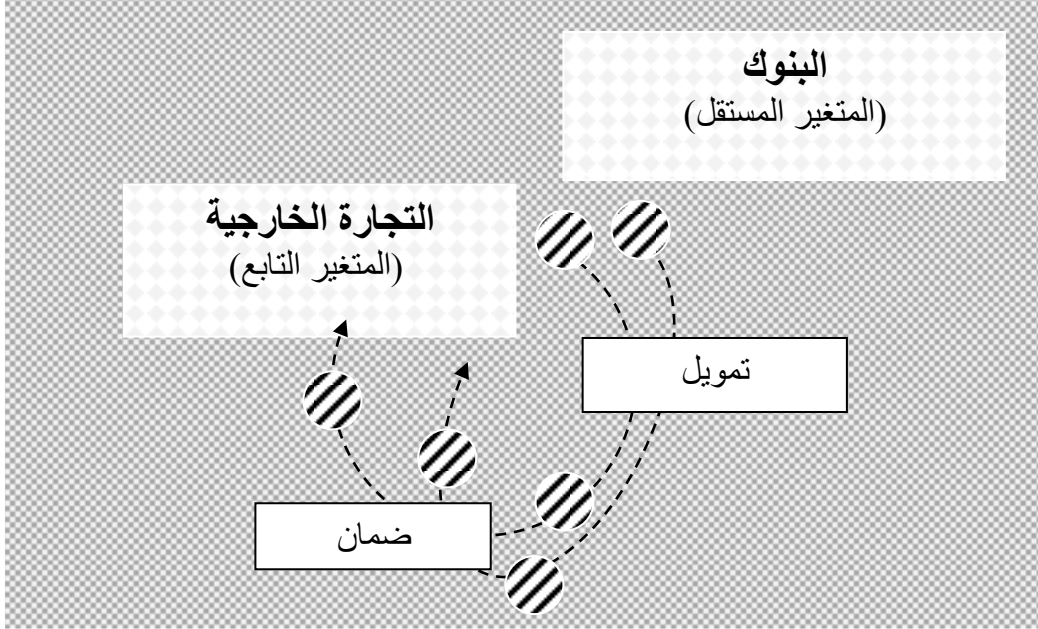
مذكرة ماجستير جامعة وهران للطالبة فضيلة بوالي، تناول البحث مفهوم البنوك ودورها في الاقتصاد وأساليب التطوير في أداء البنوك التقليدية والحديثة، حيث بدأ بتقديم البنك محل الدراسة وأهم إسهاماته وحاجة نشاط التجارة الخارجية إلى متطلبات تمويلية تتفاعل فيها عناصر مختلفة، حركة التصدير والاستيراد المكون الاساسي ونتائج أداؤها تنعكس كمؤشر مستقبلي تقيس من خلاله مجالات عديدة من النشاط التمويلي .....، كما أثبت في تقديم وصفي للعمليات التي خاضها البنك محل الدراسة ومساهمة القراءات المستمرة لتلك المؤشرات، قراءتها تساعد على توفير البدائل الإستراتيجية لاختيار نمط القيادة.

مساهمة الباحث:

القيمة المضافة التي نعتقد أننا أسهمنا بها هي التطرق إلى عمق التفاعل والتأثير بين متغيرين تم التطرق إليهما في بحوث مختلفة أي دراسة سابقة، حيث أنه يوضح درجة التأثير الإيجابي على نشاط التجارة الخارجية إذا ما تلقى دعما من قبل البنوك وساهمنا بالفعل في الجانب التطبيقي لتأكيد هذا المضمون.

قمنا بإعداد الشكل التالي الذي يمثل مخططا للبحث يجمع المتغير المستقل والتابع والمتغير الوسيط:

الشكل رقم (32): هيكل البحث



المصدر: من إعداد الطالب.

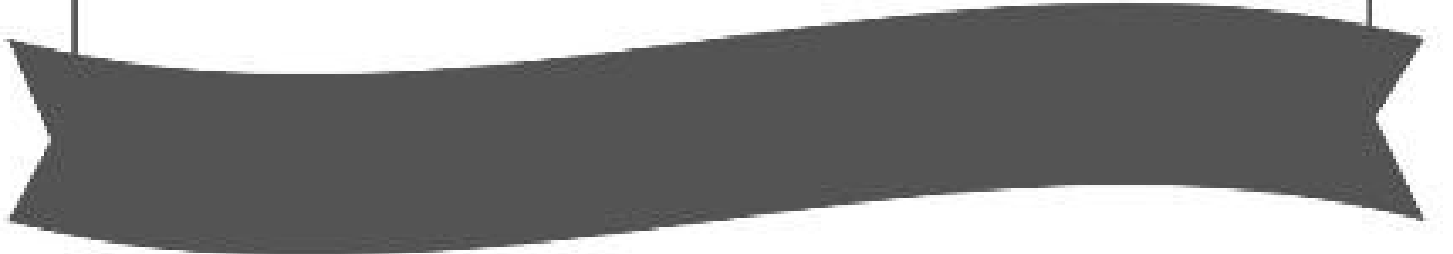
ارتأينا أن نقسم البحث إلى جانبين نظري وتطبيقي كمتطلب علمي منهجي، نوجزها فيما يلي:

**الجانب النظري** - يتناول هذا الفصل المفاهيم المختلفة عن البنوك والتجارة الخارجية، وأهم المتغيرات الداخلة في تنشيط هذين المتغيرين، وكذا أهم الأنواع والأنماط المحيطة بهما.

**الجانب التطبيقي** - أسهم هذا الجانب بتعريف واسع للبنك الوطني الجزائري، أهم المحطات التي أسهمت في إنشائه، بالإضافة إلى هيكله التنظيمي، وأهم المتعاملين الاقتصاديين، كما تطرقنا بشكل من التفصيل إلى الخطوات التي تقدم بها نحو تمويل التجارة الخارجية مع أطراف وطنية وأجنبية ساهمت في صقل مهاراته وتطوير أدائه البنكي، تناولنا دراسة تحليلية لتقارير مالية خاصة بالبنك خلال فترات سابقة.



# الجانب النظري



تمهيد:

أخذت التجارة الخارجية اهتمامات العديد من الباحثين عبر فترات عديدة ومحطات تاريخية منذ بروز الفكر الماركنتيلي التجاري مروراً بالفكر الطبيعي والكلاسيكي إلى عصرنا الحالي، من خلال محاولة هندسة هذا النشاط وتنشيطه وتفعيله في البيئة الدولية، فظهرت نظريات عديدة ووجهات نظر تحاول إبراز دور هذا النشاط الاقتصادي في الدولة وعلى المستوى الدولي والإقليمي وأهم الأدوات التي يعطي دفعا لهذا النشاط على غرار نشاط التسويق والتفاوض الذي منح هذا النشاط منحا موجبا وجذابا، لكن بقية الأنشطة التمويلية الأساس الذي لا يمكن الإستغناء عنه وبقية البنوك المحور الأساس لتنشيط هذا النشاط وبعثه داخل أروقة السوق الدولي.

الأدبيات الاقتصادية ساهمت في إبراز مفاهيم عديدة خاصة بنشاط التجارة الخارجية والبنوك سنحاول من خلال

هذا الفصل على عرضها وتحليلها من خلال النقاط التالية:

1- التجارة الخارجية:

2- البنوك.

1- التجارة الخارجية:

1-1- مفهوم التجارة الخارجية: تعتبر التجارة الخارجية جامعة للمحاور التجارية التالية:

- ❖ تبادل السلع المادية تشمل السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة والسلع الوسيطة؛
- ❖ تبادل الخدمات وتتضمن خدمات النقل والتأمين والشحن والخدمات المصرفية والسياحية وغيرها؛
- ❖ تبادل النقود تشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل كما تشمل القروض الدولية؛
- ❖ تبادل عنصر العمل هو انتقال اليد العاملة من بلد لآخر بالإضافة إلى الهجرة.

توجه العديد من الباحثين إلى تعريف التجارة الخارجية بأنها النشاط التبادلي للسلع خارج الحدود، لكن لم يكتفي الكثير منهم بهذا التعريف فنجد تعريفات كثيرة ومتعددة ومختلفة جاءت لتعريف التجارة الخارجية اختلفت حسب زوايا ومضامين لها علاقة بهذا النشاط، ومن أهم هذه التعاريف نجد تعريفاً شبيهاً بالتعريف المقدم سابقاً ركز على الإطار الجغرافي لهذا النشاط : "هي الاتصال التجاري الذي يتعدى الحدود السياسية للدولة بحيث تصدر إحدى الدول الفائض من منتجاتها إلى دولة أخرى تحتاج بالفعل إلى هذه الصادرات والواردات"<sup>(01)</sup> وبالفعل نجد أن الكثير من الدول تنتظر فائضاً في إنتاجها كإشارة خضراء للتوجه نحو الأسواق الدولية وهذا التعريف يتقارب مع نظرية الطلب الممثل لستيفان ليندر الذي يؤكد ضرورة وجود طلب ممثل للتجارة الخارجية محلياً قبل التوجه بها نحو السوق الدولي، الفرق بين التعريف والنظرية أن التعريف ينطلق من فائض الإنتاج بينما نظرية ستيفان ليندر تنطلق من متغير الطلب الداخلي على السلع، كما نجد تعريفاً آخر للتجارة الخارجية حدد ثلاث متغيرات أساسية في قيام نشاط التجارة الخارجية الأول هو وجود سلع لها كفاءتها التي تحقق التأثير والقبول في تلك الأسواق الخارجية التي لها خصوصيتها وشروطها ومن بينها الجودة والسعر وغيرها من المحاور التي يتناولها المنتج الوطني بدقة حتى ينطلق بمنتجاته نحو الخارج كما يوجد متغير أسامي وهو الأفراد الذين يتنقلون بين الدول لتحقيق رغبات أو تأثيرات اقتصادية معينة، بينما تشكل رؤوس الأموال العامل الثالث الذي يحقق هذا النشاط وهو ما يوضحه هذا التعريف: "هي المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن داخل وحدات سياسية مختلفة"<sup>(02)</sup> وهذا التعريف يحاول إبراز السلطة السياسية ودورها في هذه الحركة للسلع والأفراد ورؤوس الأموال من خلال الإشارة إلى عبارة الوحدات السياسية، وهي التي تحدد شروط وكيفيات هذا الانتقال وأحجامه ومكوناته وغيرها من المسائل ذات العلاقة المباشرة بمصالح الدولة،

(01) حسن أحمد توفيق، التجارة الخارجية - دراسة تطبيقية، دار النهضة العربية، مصر، 1988، ص10.

محمد محمد فوزان، سرحان أحمد سليمان، التجارة الخارجية البنية الكلية والزراعية العربية - رؤية تحليلية، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر،

(01) الاردن، 2016، ص 09.

تعريف ثالث للتجارة الخارجية يحاول ترجمة الهدف الأساسي من التبادل الدولي أو الهدف الأساسي من التجارة الخارجية وهو تحقيق المنافع المتبادلة رابح رابح وهو شرط أساسي في قيام المشروع الاقتصادي للأفراد والمؤسسات والدول كما جاء في التعريف: "هي عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل"<sup>(02)</sup> كما انتقل التعريف من محطة السلعة نحو محطة عناصر الإنتاج وهي التصنيع وهو يوضح بشكل دقيق تطور العلاقات التجارية من التبادل نحو الشراكة في السياسات الاستراتيجية التصنيعية، لكن توجد أسباب عديدة وراء قيام نشاط التجارة الخارجية:

✓ عدم وجود توزيع متكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول وهو ما وضحه التعريف السابق، فنجد العديد من الدول لها قدرات كافية لاستغلال الموارد الاقتصادية بشكل من الدقة والعقلانية تمكنها من خوض تجربة المنافسة الخارجية لكن العديد من الدول ومن بينها دول العالم الثالث التي زالت تابعة سياسيا وماليا وتقنيا وحتى معرفيا بالعالم المتقدم؛

✓ تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول، حيث أن تكلفة الإنتاج لها علاقة مباشرة بالتقنية ودرجة المعرفة التي وصلت لها كل دولة من الدول داخل السوق الدولي حيث نجد في بعض الأحيان أن التكلفة تتضخم في الجانب التصنيعي أو التحويلي أو الاستغلالي للصناعة، لكننا نجد مؤشرات كبيرة في محور الأفراد والاطارات الذين يملكون المهارة والتقنية والمعرفة والعلم الكافي لنجاح المشروع؛

✓ فائض الإنتاج المحلي وقدرته على الانتقال للسوق الخارجي، فالكثير من الدول لها قدرات إنتاجية كبيرة إما بشكل متحكم فيه أو بشكل خارج على السيطرة مثلما سجلتها اليابان مطلع التسعينيات، هنا نجد الحكومات تنطلق بعلاقاتها الدبلوماسية أو من خلال منظمات تجارية أو مالية لتأسيس أسواق خارجية تمتص هذا الفائض؛

✓ اختلاف التكنولوجيا من دولة لأخرى، حيث تحدث فيرنون في نظرية التفوق التقني التي قال فيها أن التفوق التقني هو الفاصل والمحرك الأساسي للتجارة الخارجية فالدولة التي تمتلك تفوقا تقني تمتلك قدرة على احتكار السوق الدولي لفترات معينة تنتهي بانتقال هذه التقنية نحو بقية الدول، واليوم نجد الدول تحاول تكوين قدراتها الذاتية في القطاعات الاستراتيجية من بينها الصناعة العسكرية والصناعة الدوائية لتتدارك هذا التأخر الممكن حتى تنتقل التكنولوجيا التصنيعية إليها.

2-1- الفرق بين التجارة الخارجية والداخلية: يوجد اختلاف بين النمطين التجاريين التجارة الخارجية تنشط على المستوى الدولي والداخلية على المستوى المحلي والخارجية تقع تحت تأثير قوانين وسياسات دولية مختلفة بينما

(02) حسام علي، علي داود وآخرون، إقتصاديات التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2002، ص 13.

الداخلية توجهها قوانين دولة واحدة، وهكذا نميز اختلافات عديدة بين التجارة الداخلية والخارجية لكنها تنطلق من سياسة تجارية واحدة التي تضعها الحكومة وتدعمها بعدد من الإجراءات، سنحاول تحديد أهم أوجه الاختلاف من خلال عدد من المعايير:

الجدول رقم 1: الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية

معايير الاختلاف	التجارة الداخلية	التجارة الخارجية
قدرة عوامل الانتاج على الانتقال	- يمكن لعوامل الانتاج أن تنتقل داخل التراب الوطني دون قيود وحتى لو توجد تكون طفيفة ومنخفضة التأثير في الانتقال.	- لا يمكن لعوامل الانتاج أن تنتقل بسهولة وذلك راجع لأسباب طبيعية جغرافية وأخرى تنظيمية وقانونية لا تسمح بهذا الانتقال.
اختلاف تنظيم الأسواق	- الإطار التنظيمي للسوق يختلف يخضع لقوانين الدولة وبالأحرى لدولة واحدة تحدد مجموعة من معايير الجودة شروط الدخول للسوق وغيرها من المعايير المتضمنة في السياسة التجارية.	- الإطار التنظيمي مغاير خارج الحدود يخضع للتنظيم الدولي ومعايير تجارية دولية كما تخضع المعاملات التجارية لقوانين ومعايير الدولة المستقبلة كحواجز إدارية وسياسية أجنبية.
اختلاف المستهلكين	- المستهلك المحلي له دخل في مستويات معينة معروفة تحدد شكل الإنفاق وأذواق محلية يمكن التعامل معها.	- مستهلك أجنبي لا يمكن معرفة طريقه وأسلوب إنفاقه كما يصعب تحديد ذوقه وذلك راجع لاختلاف الثقافات والتأثيرات الاجتماعية والسياسية المحددة لهذا الذوق والسلوكيات الشرائية.
اختلاف أساليب المنافسة	- المنافسة المحلية تنطبق من بيئة واحدة معروفة يمكن التعامل معها بسهولة نظرا لمعرفة الاستراتيجيات والسياسات التجارية والتسويقية التي تستخدمها الشركات.	- المنافسة الأجنبية لا يمكن استشراف قدراتها واستراتيجيات وقدراتها في التعامل مع المواقف الحالية والطارئة وهو أمر يتعلق بمعيار بيئي بحث وطرق تكوين وتعلم هذه الأطراف.
اختلاف السياسات الاقتصادية	- السياسة الاقتصادية تتفرع إلى سياسة تجارية وصناعية ومالية ونقدية تنعكس على الأداء التجاري المحلي أو الداخلي.	- السياسات الاقتصادية الدولية أو الأجنبية لدولة معينة تتعامل مع الأطراف التجارية الخارجية الأجنبية بشكل مختلف عن الطرف الوطني.

المصدر: محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010. ص: 18-22

3-1- نظريات التجارة الخارجية: مكنت نظريات التجارة الخارجية من معرفة العوامل المتحكمة في الأنشطة الاقتصادية على المستوى الدولي كما مكن من تحديد إمكانيات الأطراف التجارية المختلفة بين الدول في رفع حصصها التجارية، وفيما يلي سنعرض عددا من نظريات التجارة الخارجية:<sup>01</sup>

❖ **النظرية التجارية:** نطلق عليها تسمية نظرية لأنها تفسر بشكل أو بآخر الآثار المترتبة عن تطبيق عدد من السياسات والبرامج التي أقرتها الحكومات التجارية خلال القرن الخامس عشر إلى غاية القرن السابع عشر، فهي لم تتعدى السياسات والبرامج وأساليب تنظيم معينة أقرت بمؤشر واحد لقوة الدولة وهو امتلاكها للمعادن النفيسة الذهب والفضة واعتبرت هذه الثروة ثابتة في العالم ومن أجل زيادتها يجب تحريك البضاعة نحو الخارج تجاه الأسواق الخارجية كما أنها رتبت أوجه النشاط الاقتصادي مصنفة التجارة الخارجية في المقام الأول باعتبارها النشاط الوحيد الذي يحقق العائد المناسب للثروة الذهب والفضة.

❖ **النظريات الكلاسيكية:** جاء الكلاسيك خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر في بيئة اقتصادية متطورة ونظم سياسية مستقرة بعد الثورة الفرنسية التي أطاحت بلويس السادس عشر سنة 1789م، وساهمت بوادع الثورة الصناعية في تأسيس الفكر الكلاسيكي الذي ينطلق من التحليل العلمي والزراعة الفردية، وشمول ديناميكته التحليلية للظواهر الاقتصادية التي لم تتطرق إليها الأفكار الاقتصادية السابقة، ومن بين النظريات المفسرة للتجارة الخارجية عند الكلاسيك ما سنأتي لعرضه فيما يلي:

- **نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث:** انطلق آدم سميث من البيئة الاقتصادية المحلية ومن المؤسسة بالتحديد أين أسس لنظرية التخصص وتقسيم العمل التي تسمح بزيادة كفاءة الأفراد وخبرتهم في رواق تصنيعي معين، م انتقل إلى البيئة الدولية أو الخارجية خارج الحدود السياسية أن تطرق لهذه النظرية وهي الفرق المطلق في الكتلة الانتاجية بين الدول، وهي قدرة الدولة أ على إنتاج السلعة أ والتي يتعذر على الدولة بإنتاجها مقابل إنتاج هذه الأخيرة السلعة ب التي يتعذر على الدولة أ إنتاجها، فلكل دولة ميزة مطلقة في إنتاج السلع هنا يتم تبادل السلع التي لها مزايا مطلقة في إنتاج السلعة للاستفادة من هذه المزايا، وكثيرا ما يقدم المثال الذي يفرض وجود علاقة بين البرازيل المنتجة للبن ومصر المنتجة لقصب السكر، لكنهما في نفس الوقت ينتجان السلع الثانوية البن والسكر فتحدث إمكانية التبادل بينهما مصر تصدر قصب السكر للبرازيل التي تصدر لها البن.

- **نظرية الميزة النسبية لدفيد ريكاردو:** الاختلاف بين نظرية آدم سميث في الميزة المطلقة وخذه النظرية هو تركيز هذه النظرية على عوامل الانتاج وكيفية انتقالها داخل الدولة الواحدة، حيث يرى أن الفرق بين الدول هو قدرة عوامل الانتاج في الانتقال داخل الدولة الواحدة بين انتاج سلعة معينة والعكس، حيث أنه لا توجد مزايا مطلقة منتقدا

عبد الناصر عز الدين بوخشم، تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي-دراسة تحليلية قياسية للفترة 1973 - 1998<sup>(01)</sup>، رسالة دكتوراه في الفلسفة الاقتصادية، جامعة الاسكندرية، 2003، ص 08 .

نظرية آدم سميث بينما توجد مرونة في الانتقال بعوامل الانتاج لانتاج سلع معينة داخل الدولة الواحدة تمكنها من تحقيق الفائض في الانتاج واكتساب مرونة كافية في انتاج المنتج وتسويقه خارجيا.

### ❖ النظريات نيوكلاسيكية:

- نظرية عوامل الانتاج لهكشر وأولين: سبب اختلاف التكاليف النسبية هو اختلاف معدلات الندرة والوفرة النسبية لعوامل الانتاج، عناصر الانتاج لا تتوفر بالدرجة نفسها في كل دول العالم كما أشرنا في طرح سابق.

- نظرية الطلب الممثل لستيفان ليندر: لا تقوم التجارة الخارجية إلا بقيام الطلب الداخلي الممثل للطلب الخارجي، بحيث يجب إشباع الطلب الداخلي للخروج فيما بعد للطلب الخارجي.

- نظرية التفوق التقني لفيرنون: للدولة ميزة تنافسية في السوق الدولي إذا ما اكتسبت تفوقا تقني في انتاج السلع ولها قدرة كاملة في احتكار السوق لغاية انتقال هذه التكنولوجيا لبقية الدول.

4-1- سياسات التجارة الخارجية: السياسة التجارية هي مجموعة القواعد والأساليب والإجراءات التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الخارجية لزيادة مردودها ضمن منظومة اقتصادية دولية خلال فترة زمنية محددة، ونميز بين نوعين من السياسات سياسات الحرية التجارية والحمايةية نصلها فيما يلي:<sup>(01)</sup>

❖ سياسات الحرية التجارية: هي مجموعة الإجراءات الكفيلة بإزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى، ويتوقف ذلك على نوعية السلع هل هي بطبيعتها يلغ تجارياً أم سلع غير تجارية، وتحقق هذه السياسة إضفاء طابع التخصص الدولي وفق المزايا النسبية لعناصر الانتاج بين الدول ما يزيد من التنافسية في مجال التجارة الخارجية.

❖ السياسات الحمايةية: تمتلك الحكومات والدول أدوات تمكنها من التحكم في حجم الأنشطة التجارية محليا ودوليا، تعتبر هذه الأدوات مخرجات أساسية لسياساتها المالية والنقدية والتجارية تحقق قدرة تقييد حرية التجارة الخارجية مع الدول الأخرى وذلك باتباع أساليب معينة تؤدي إلى ذلك، من بينها فرض الرسوم الجمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يضع نوعا من الحماية للأنشطة الانتاجية الوطنية من المنافسة للمنتوجات الاجنبية، وفيما يلي سنحاول عرض أهم الأدوات المستخدمة لتقييد وتوجيه حركة التجارة الخارجية:

(01) نوري منير، بونو سمية، النمذجة القياسية لإنعكاسات السياسة التجارية على حجم إتجاه التجارة الخارجية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 19، 2018، ص.ص: 124، 125

الجدول رقم 2: تصنيف أهم الأدوات المؤثرة في نشاط التجارة الخارجية

الأدوات المؤثرة في الصادرات	الأدوات المؤثرة في الواردات
- الرسوم على الصادرات	- الرسوم الجمركية
- نظام الحصص ورخص التصدير	- نظام الحصص
- دعم الصادرات	- القيود الطوعية على الواردات:
	▪ الاتفاقيات السلعية الدولية
	▪ اتحادات المنتجين الدولية
	▪ قاعدة المنشأ
	- الإغراق
	- آليات الربط

المصدر: موردخاي كيريانين، ترجمة: محمد إبراهيم منصور علي ومسعود عطية، الاقتصاد الدولي، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007، ص.154

2-البنوك:

2-1- تعريف البنوك:

لم تصل البحوث العلمية في المجال الاقتصادي المالي إلى تعريف موحد للبنوك حيث نجد أن هناك العديد من التعاريف للبنوك تختلف هذه التعاريف بسبب الدور الذي تلعبه البنوك من دولة لأخرى رغم أن هذه المؤسسة لها دور محوري في تحريك اقتصاديات الدول، الكثير من الباحثين يعتبرون البنوك بأنها المؤسسة التي تقوم بعملية الوساطة المالية بين مجموعتين من العملاء مجموعة تمتلئ فائض من الاموال وتسعى إلى المحافظة عليه وتنميته واخرى بحاجة إلى أموال لفرض الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما أما من المنظور الحديث فيعرف البنك بأنه مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون باستلام ودائع تدفع عند الطلب أو الأجل المحددة، كما أنها تقوم بمزاولة عمليات التمويل الداخلي والخارجي بشكل يتناسب مع خطة التنمية للدولة ودعم اقتصادها القومي، بالإضافة إلى تنمية الاداخر والاستثمار المالي على الصعيد المحلي والدولي والمساهمة في إنجاز المشاريع وما يتطل من عمليات مصرفية وفقا للتشريعات التي يقرها البنك المركزي.

ونجد التعديد من التعاريف التي تعتبر أن للبنوك دورا وسيطا في النشاط الاقتصادي مثلما جاء في هذا التعريف: "البنك هو مؤسسة تقوم بعملية الوساطة المالية بين أطراف الفوائض المالية والمستثمرين<sup>(01)</sup>" فالتفكير الاستثماري لا ينطلق في كثير من الأحيان من جمع عوامل الانتاج والبحث في تطوير المخرجات المالية بل يمكن أن يكون في شكل توظيف للأموال في البنوك التي بدورها توجه هذه الفوائض للفجوات الممكنة داخل الاقتصاد.

(01) محمد الصيرفي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2007، ص.07.

كما أن البنوك تجمع عددا من الوظائف التي تفرق بين مؤسسة بنكية وباقي المؤسسات مثلما جاء في العريف التالي: "البنك هو شخصية اعتبارية تمتن بصفة دائمة كل الوظائف التي تتعلق باستقبال الودائع منح القروض وتوفير وسائل الدفع وتسييرها"<sup>(02)</sup>، بينما جاء تعريف آخر للبنوك يرى أنها المؤسسة التي تحقق استقطابا لدى الأفراد والمؤسسات والدول تكون نتيجته إيداع أموال لديها على أن يتم تحريكها وتوجيهها بصيغ وكيفيات محددة مسبقا إما من طرف البنك أو من طرف المودعين: "هي المؤسسات التي من اختصاصها وأغراض تأسيسها قبول الودائع من العملاء وتنفيذ أوامرهم المتعلقة بحساباتهم وتحصيل و صرف وإصدار الشيكات وكذلك منح القروض خصم الأوراق التجارية"<sup>(03)</sup>، ويمكننا من خلال قراءة التعاريف التي قدمناها عن البنوك توصلنا إلى مجموعة من الخصائص يختلف بها البنك عن بقية المؤسسات داخل اقتصاديات الدول:

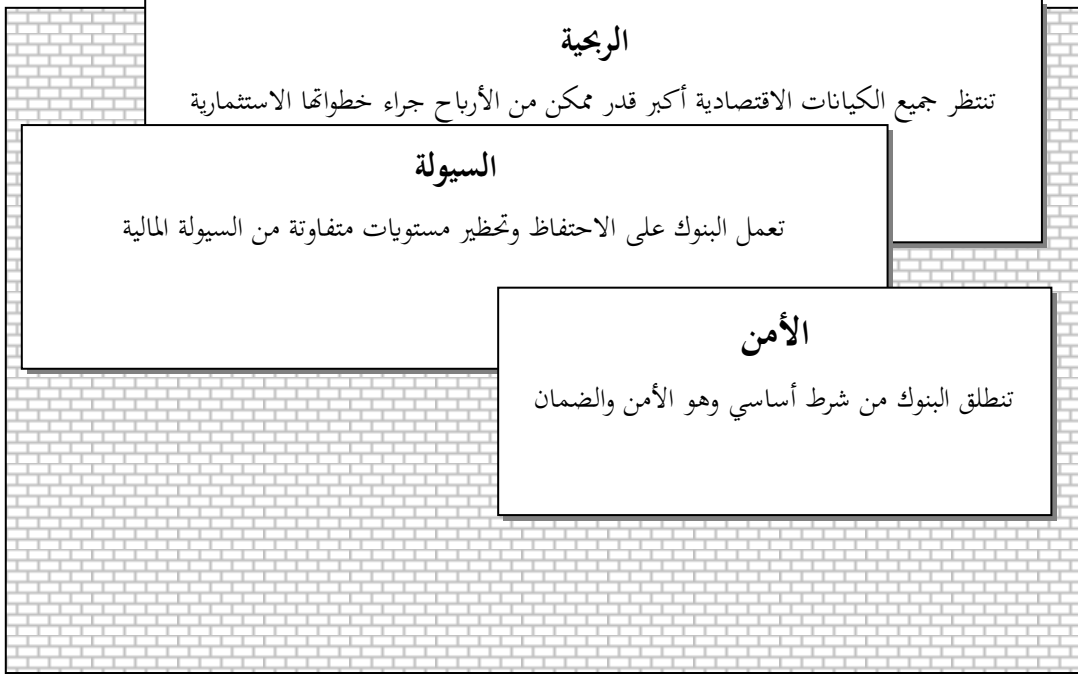
- ✓ تعتبر البنوك وليدة السياستين المالية والنقدية التي تحدد المجال التي تنشط فيها البنوك وحجم النشاط الممكن داخل الاقتصاد، هذا لعلاقة هذه المؤسسة بالمؤشرات الاستراتيجية داخل الاقتصاد من بينها الأسعار والتضخم؛
- ✓ البنك هو المؤسسة المالية الموجهة لأسلوب التمويل داخل الاقتصاد، حي أن قدرة البنوك على تمويل أكبر قدر ممكن من الوحدات الاقتصادية يمثل شكلا متقدما من التفوق الاقتصادي، كما أن حجم البنوك وتنوعها داخل الاقتصاد تحدد نوعية الاستثمارات الحالية والمستقبلية الممكن تنشيطها؛
- ✓ البنك هو المؤسسة المالية المثبتة لدرجة التقدم الاقتصادي للحكومات والدول، حيث أن أغلبية الدول تتسابق نحو إعادة تطوير هذه المؤسسات التي تخرجها من الضائقة المالية والازمات الحاصلة اء التقلبات الاقتصادية؛
- ✓ البنك هو المؤسسة الاقتصادية التي تجسد أكبر وساطة داخل الاقتصاديات العالمية على الصعيدين المحلي والدولي، حيث أنه لا توجد أي مؤسسة غيرها تحقق هذا الحجم من الوساطة بين الوحدات الاقتصادية بصورة تحقق مصالح متبادلة، كما أن البنوك تعتبر الوسيلة في تخطيط وتنفيذ العلاقات الدولية إما بين الدول أو بين الدول والمنظمات الدولية.

2-2- أهداف البنوك: البنوك مثلها مثل المؤسسات الاقتصادية التي تجمع قائمة من الأهداف الاستراتيجية التي تحاول تحقيقها ظرفيا ومكانيا كما أن لأهدافها ترتيبا خاصا يتعلق بفترة حياة البنك والمرحلة التي وصل إليها منذ إنطلاق نشاطه فلكل مرحلة هدفها فمرحلة الإنطلاق تضع من بين أولوياتها الأمان والسيولة لكن مرحلة النضج واكتساح السوق تصل

(02) محمد باوني، العمل المصرفي وحكمه الشرعي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 16، 2001، ص137.  
سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرين، المكتب العربي الحديث، مصر، 2006، ص31.  
(03)

إلى أهداف الربحية، فأهدافها عديدة ومن بينها الربحية الأمن والأمان وتحقيق السيولة هذه من أبرز أهداف البنوك نعرضها في الشكل التالي:<sup>(01)</sup>

الشكل رقم(01): أهداف البنوك



المصدر: من إعداد الباحث.

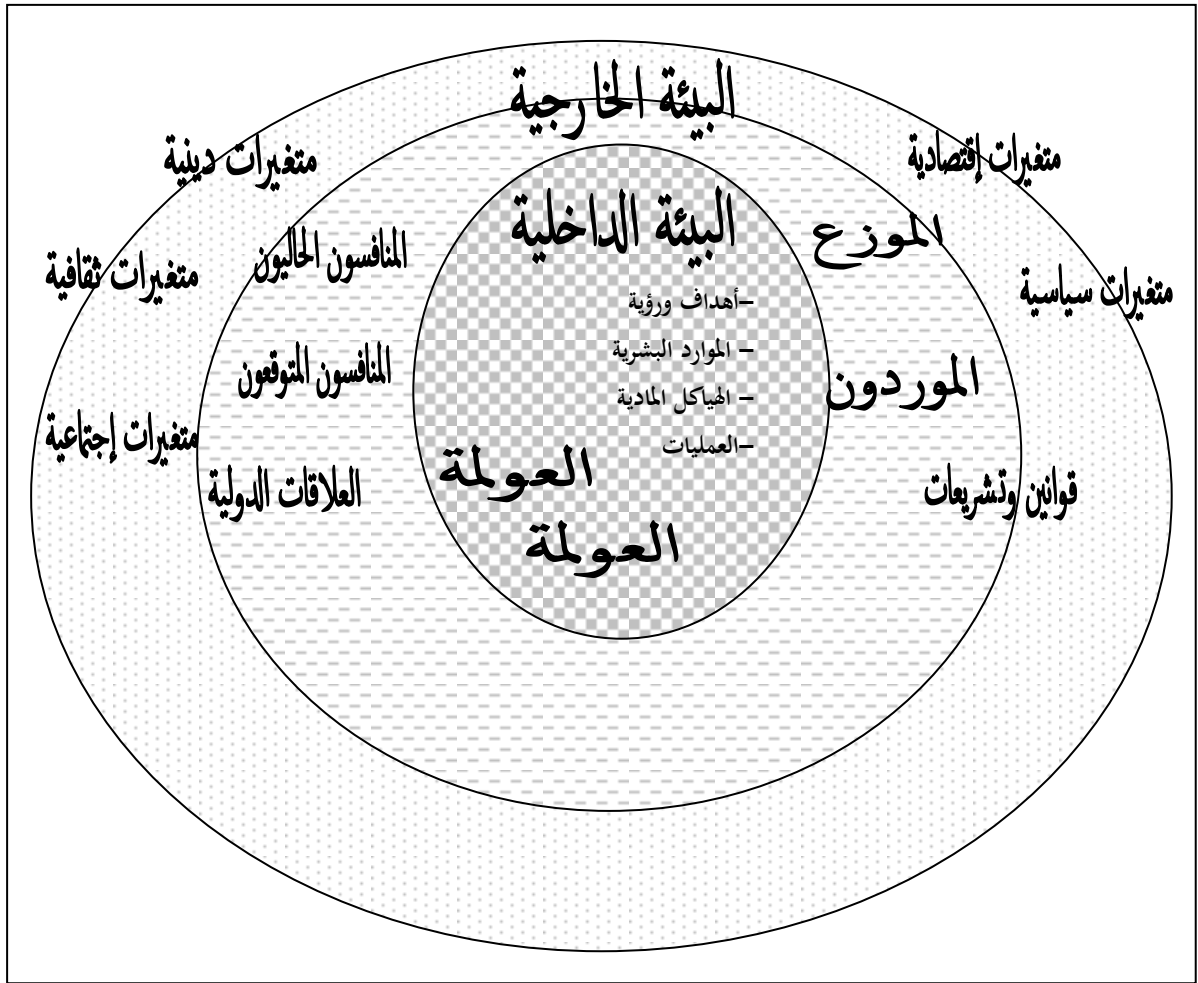
- ❖ الربحية: تعظيم الربحية بأقل مستوى من التكاليف، فمقدرته على تحقيق الأرباح مرتبطة أساسا بحجم الإيرادات المحققة وكلما زادت إيرادات البنك زادت ربحيته وكلما قلت أدى إلى التوجه نحو الغلق والإفلاس.
- ❖ السيولة: هي البحث في أصل من الأصول وتعني مدى سهولة التحويل إلى نقد وأقصى سرعة ممكنة وأقل خسارة أما في البنوك فتعني السيولة القدرة على الوفاء بالتزامات البنك في مجابهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان ويفرض على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة سيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة
- ❖ الأمن والأمان: تسعى البنوك إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشاريع ذات المخاطر العالية.

2-3- بيئة البنوك: تقع البنوك في بيئتين داخلية وأخرى خارجية، البيئة الداخلية تحتوي على مكونات أسسها البنك ويتحكم فيها، بينما البيئة الخارجية فنجدها تتكون من مستويين المستوى المباشر الذي يربط العلاقة المباشرة مع البنك من موردين ومنافسين وغيرهم من أصحاب المصالح، بينما المستوى الغير المباشر فيتمثل في النظام السياسي ومخرجاته من تشريعات وقوانين وعمليات اقتصادية تقع ضمن هذه البيئة كما نجد المتغير الاجتماعي الذي يحمل عددا من

(01) ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسات شباب الجامعة، مصر، 1998، ص295.

المؤشرات الدخل الفردي المستوى التعليمي المعرفة وغيرها من المسائل التي تساهم في بناء الخيارات الممكنة بالاضافة إلى المتغير الديني الذي يحكم علاقة الفرد بالبنك في العديد من الدول خاصة الاسلامية منها، والشكل التالي يوضح أهم هذه المستويات والمتغيرات والمؤشرات:

الشكل رقم(02): بيئة البنوك



### خلاصة الجانب النظري:

من خلال هذا الفصل الذي تناولنا فيه الأسس النظرية للتجارة الخارجية من دوافع قيامها إلى أهم النظريات التي تحكم هذا النشاط، وأهم السياسات التجارية وأثرها على الاقتصاديات المحلية والدولية مروراً بالفرق بين نمط التجارة الداخلي والخارجي، كما أسهمنا في هذا الفصل من جانب آخر بأهم المفاهيم النظرية التي جاءت من قبل الباحثين والخبراء في القطاع البنكي الذي قدمنا في نهاية وجهة نظرنا حول هذا المفهوم، كما أبرزنا أهمية البنوك كمؤسسة مالية مفصلية داخل الاقتصاد بالنسبة للفرد والمؤسسات الاقتصادية وتنشيط دواليب الاقتصاد، كما وجب من خلال هذا التقديم النظري عرض أهم أنواع البنوك، مختتمين هذا الفصل بتحليل حول بيئة البنك وما يحيط به من مكونات إجتماعية وإقتصادية وسياسية وتلك المكونات الداخلية التي تؤثر في سيره وتتأثر بتلك المكونات الخارجية.



# الجانب التطبيقي



تمهيد:

بعد استعراضنا في الجانب النظري من بحثنا لنشاط التجارة الخارجية وكذا لمفاهيم عامة حول البنوك وخصائصها ومراحل تطورها في الجزائر، كما تحدثنا عن التمويل بأشكاله ومصادره والذي كان موضوع الجانب النظري، سنتطرق في الجانب التطبيقي إلى مسار التجارة الخارجية في الجزائر ولوسائل وتقنيات الدفع في التجارة الخارجية، خدمة لتكامل الإطارين النظري والتطبيقي قمنا بإجراء دراسة تطبيقية على مستوى البنك الوطني الجزائري BNA وكالة روية بالتحديد، حيث يعد احد وكالات البنوك العمومية البارزة على الصعيدين الوطني والدولي من خلال أنشطته البنكية المتنوعة والتي من بينها تمويل التجارة الخارجية.

سنقدم في جانبنا هذا التطبيقي تقديمًا عامًا حول البنك الوطني الجزائري وكذلك وكالة روية محل دراستنا ومن ثم دراسة حالة الاعتماد المستندي في هذا البنك، والإلمام بموضوع هذا الفصل سيتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

- 1- تقديم عام البنك الوطني الجزائري BNA؛
- 2- تقديم البنك الوطني الجزائري وكالة روية؛
- 3- طريقة فتح ومتابعة حالة تطبيقية لعملية الاعتماد المستندي من طرف وكالة روية.

## 1 - تقديم عام البنك الوطني الجزائري:

1-1- نشأة البنك الوطني الجزائري: في سبتمبر 1995 كان البنك الوطني الجزائري أول بنك ضمن المنظومة المصرفية الوطنية يتحصل على اعتماده ، وفقا لأحكام القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، وكانت مختلفة المخططات الاستراتيجية التي وضعها وعمل على تنفيذها البنك في فترات اللاحقة ، سمحت له في وجيز ، بإعادة هيكلة شبكته التجارية والتي تبلغ حاليا 210 وكالة ومؤطر من طرف 17 مديرية جهوية، بالإضافة الى هذه الشبكة التجارية الهامة ، يضم البنك الوطني الجزائري عديد الفضاءات الآلية المكونة من 250 آلية اوتوماتيكية للخدمات ت ما بين موزعات آلية للأوراق المالية وشبايك بنكية آلية، تأسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسيير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع والتجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

وعلى الرغم منها تأسست على شركة الوطنية برأسمال 20 مليون دج، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك ومن خلال المادة السابعة ، سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة ، ويمكن أيضا أن يصل الى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله والذي اشرفنا إليه أعلاه، وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في راس مال البنك بحلول 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة، حسب القانون الأساسي فإن جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير طرف عام ومجلس إدارة من مختلف الوزراء والوزارات ويعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل وتمويل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع الأعراف الاقتصادية لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة ، والتجارة ، والزراعة .... إلخ، كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة مع الهيئات المالية لوضع القروض الطويلة والمتوسطة الأجل كما أنه من الممكن أن تقوم ب:<sup>1</sup>

✓ إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية؛

✓ تمويل التجارة الخارجية؛

✓ قبول الودائع بكل أشكالها؛

✓ إعطاء قروض وتسبيقات بدون أو ضمانات؛

✓ التدخل في العمل المصرفي الآني والأجل؛

✓ العمل كمراسل للبنوك الخارجية؛

✓ الإمضاء، خصم وشراء أو أخذ في حفضة كل الأوراق التجارية وكل السندات كسندات الخزينة العمومية.

سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأى بنك تجاري إلا أنه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمدد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال في 16 فيفري 1989 قام اصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم تسيير وفقا لقوانين 88-01 و88-88-

<sup>1</sup> وثائق خاصة من لبنك الوطني الجزائري.

ل12 جوان 1988 و119-88 وقانون 119-88 ل21 جانفي 1988 وقانون 77-88 ل28 سبتمبر 1988 وبالقانون التجاري، وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري باختصار ب و ج وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب8 شارع شيء غيفارة وحددت مدته ب99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

ينقسم رأسمال البنك الوطني الجزائري والذي حدد في اول جمعية تأسيسه بمليار دج مقسم لألف سهم بقيمة كل سهم مليون دج ومقسمة بين:

- ✓ حصة من 1 الى 350 مكتب فيها من صندوق المساهمة "وسائل الانتاج":
- ✓ من 351 الى 700 حصة مكتب فيها من صندوق المساهمة " المناجم المحروقات":
- ✓ من 701 إلى 900 حصة مكتب فيها من صندوق المساهمة:
- ✓ من 901 إلى 1000 حصة مكتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات المختلفة ".

يعتبر البنك الوطني الجزائري BNA من البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج حيث أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 17866 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها على غرار البنوك الأخرى ، يعتبر البنك الوطني بالجزائري كشخص معنوي ، يؤدي كهيئة اعتيادية كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرا تحت تصرف الزبائن، ويمكن أن نخلص BNA في أرقام كالاتي: <sup>1</sup>

✓ 211 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني؛

✓ 17 مديرية جهوية للاستغلال؛

✓ 138 موزع للأوراق النقدية (DAB)؛

✓ شباك آلي للبنك (GAB)؛

✓ أكثر من 5000 موظف.

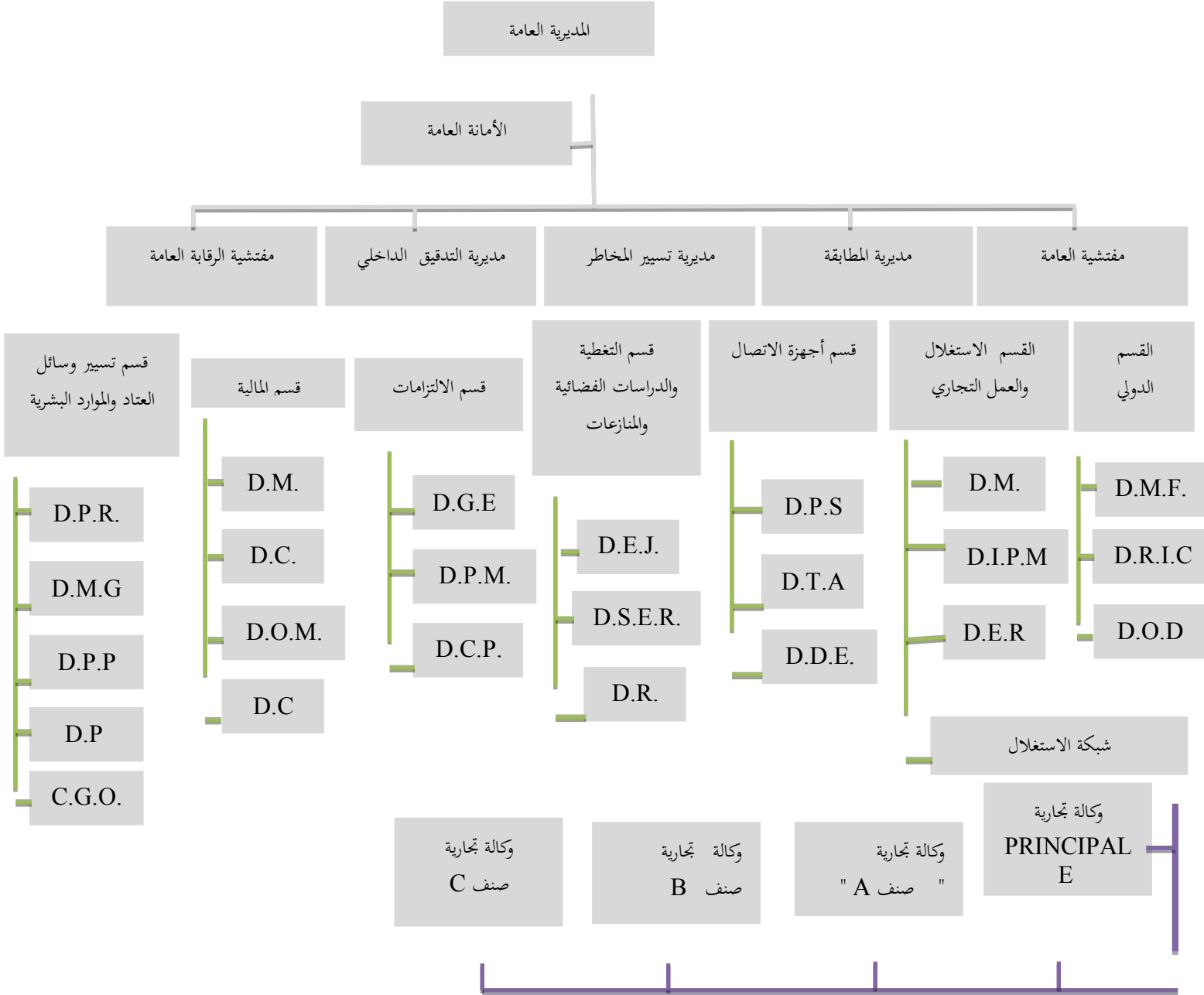
المئات من المؤسسات لديها اشتراك في خدمة تبادل المعطيات الإلكترونية (EDI)

165 160 بطاقة بينكيه

2513 197 حساب للزبائن

2-1-الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري: وهو كالآتي: <sup>1</sup>

شكل رقم ( 03 ): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري



المصدر: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري [www.bna.dz](http://www.bna.dz)

3-2- تعريف وكالة BNA روبية:

<sup>1</sup> [www.bna.dz](http://www.bna.dz) الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري

تأسست وكالة البنك الوطني الجزائري برويبة في عام 1992م كواحدة من بين الوكالات التابعة للمديرية الجهوية للاستغلال بولاية الجزائر ، بحيث يسهر على متابعة نشاط الوكالة 22 موظف موزعون حسب الهيكل التنظيمي للوكالة وتتعامل الوكالة حاليا مع أكثر 250000 زبون تحتل الوكالة موقع استراتيجي معتبر في وسط مدينة روية وتتوسط جميع المرافق العمومية مما سهل التعامل مباشرة مع زبائها وكذلك استقطاب زبائن جدد باستمرار من خلال الخدمات التي تعرضها عليهم<sup>1</sup>.

ومن بين مهام وكالة البنك الوطني الجزائري روية:<sup>2</sup>

- ✓ استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص كما أن البنك يسمح بتسديد إما نقدا أو لأجل أي عند حلول أجل الاستحقاق وكذلك يصدر وصولات استحقاق وسندات ( وتتم عمليات الافتراض من أجل تغطية الحاجيات التي يطلبها نشاط معين )؛
- ✓ استقبال عمليات الدفع الي تتم نقدا أو عن طريق الشيك والمتعلقة بعمليات التوطين والتحصيل ورسالة القرض عمليات البنك؛
- ✓ يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة؛
- ✓ يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة؛
- ✓ توزيع رؤوس الأموال للأفراد ومراقبة استعمالها؛
- ✓ اكتساب جزئي أو كلي سواء بضمان أو بدون ضمان ناتج عن تحقيق نهاية جيدة لعملية التنازل عن جميع الديون والتي تتم دفعها مباشرة من طرف المدين.

كما أنه ومن بين أهداف هذه الوكالة:

- ✓ محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية؛
- ✓ إدخال تقنيات ووسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية؛
- ✓ ترقية العمليات المصرفية المختلفة كمنح القروض وجذب الودائع... إلخ؛
- ✓ احتلال مكانة استراتيجية ضمن الجهاز المصرفي؛
- ✓ لعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية.

2- طريقة فتح ومتابعة حالة تطبيقية لعملية الاعتماد المستندي من طرف وكالة روية:

<sup>1</sup> معلومات مقدمة من الوكالة المستقبلية .

<sup>2</sup> وثائق مقدمة من البنك الوطني الجزائري وكالة روية -

سوف نبين في هذا المبحث مختلف المراحل التي تمر بها عملية فتح الاعتماد المستندي من مرحلة التوطين البنكي إلى مرحلة التسوية النهائية، إن طلب فتح التوطين(\*) البنكي الإلكتروني كإجراء أساسي لا بد للمؤسسة أن يكون لها ملف توطين، الهدف من هذه العملية حسب التنظيم 12-19 ل14/12/1991 للبنك الجزائري، يمكن من تحديد التزامات البنوك الإدارات المنتجين العموميين والخواص المسجلين في السجل التجاري، وأصحاب الامتياز أو التجار الموكلين من طرف النقد والقرض، حيث يقصد هذه العملية قيام المستورد بتحديد البنك ما والذي يتولى مهمة متابعة السير الحسن لعملية الاستيراد، منذ 15 مارس 2016 أصبحت عملية التوطين الإلكتروني المسبق إجبارية لكل عملية نهائية لتوطين التجارة الخارجية، وتلزم هذه العملية المفتوح حصريا للمتعاملين الاقتصاديين "المعروفين والمعترف بهم" في التجارة الخارجية طبقا للقوانين المعمول بها بتسجيل المتعامل في الموقع الإلكتروني للتوطين المسبق للبنك الوطني الجزائري والذي يتم بفضلها الحصول على حق الولوج الى الموقع.

إن إجراء التوطين المسبق الإلكتروني الذي يأتي طبقا لتعليمات بنك الجزائر يهدف الى تحسين جهاز المراقبة وتعميم التسهيلات الإدارية لدراسة العمليات التجارية الخارجية، من خلال الدخول الى الموقع الرسمي لعملية التسجيل لتوطين <http://www.bna.dz.com/login.php> كما يسمح التوطين المسبق الإلكتروني لإدارة الجمارك بتتبع عمليات التوطين وتقاسم المعلومات بين البنوك التجارية وبنك الجزائر وخصوصا تحديد العمليات المشبوهة<sup>1</sup>:

شكل رقم (04) : الصفحة الرئيسية في موقع التوطين البنكي للبنك الوطني الجزائري



المصدر : لموقع الرسمي <http://www.bna.dz.com/login.php>

وللحصول على استمارة الطلب يضغط المتعامل على أيقونة التسجيل "inscription" المدرجة على الصفحة الرئيسية لمساحة العملاء، يقوم المتعامل بملء استمارة لطلب والمتضمنة ما يلي :

(\*) التوطين: هو قيام البنك بتسجيل جميع العمليات التي تجري مع الخارج من اجل التأكد من مطابقتها مع التنظيم المعمول به، كما يتعلق بالمصادقة القانونية على عمليات الاستيراد والتصدير حيث يسمح لها الانطلاق في الشكل القانوني.

معلومات مقدمة من الرئيسية قسن تجارة خارجية<sup>1</sup>.

(رقم الحساب البنكي / رقم السجل التجاري / رقم التعريف الجبائي / اسم المؤسسة أو الزبون / البريد الإلكتروني رقم الهاتف و العنوان).

بعد الانتهاء من التسجيل يقوم البنك الوطني الجزائري بدراسة طلب المتعامل و التأكد من صحة المعلومات و إعلام المتعامل بقبول او رفض التسجيل في عملية التوطين البنكي في فترة لا تتجاوز 48 ساعة، و في حالة قبول طلب المتعامل في فتح التوطين البنكي ، يقوم البنك الوطني الجزائري بإرسال رقم سري الى البريد الإلكتروني الخاص بالمتعامل يسمح له بالدخول الى حسابه و القيام بإجراءات عملية التوطين المسبق الإلكتروني، و تخص المعلومات التي يجب إدخالها من طرف المتعامل : رقم الزبون ، رقم التعريف الجبائي و رقم التعريف الوطني الموحد ، رقم السجل التجاري ، رقم رخصة الاستيراد و مرجع الاعتماد ، تحديد النشاط و طبيعة السلعة، رقم و تاريخ ومبلغ و كفاءات دفع الفاتورة ، كما يتيح الحساب للمتعامل الاقتصادي خدمة تحميل الوثائق المفروضة في عملية التوطين.

### 3-دراسة ميدانية للاعتماد المستندي بالوكالة محل الدراسة:

من خلال هذا المطلب سنحاول شرح مختلف الخطوات التي مرت بها إصدار اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء و المؤكد من قبل أحد الزبائن. " المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية " على مستوى البنك الوطني الجزائري . وكالة رويبة حيث تعاقد لأحد الزبائن " AXLETECH INTERNATIONA SAS " مع شركة فرنسية على شراء مواد أولية وذلك استعمالها لسلسلة الانتاج وعلى هذا الأساس قامت الشركة الفرنسية بإرسال الفاتورة المبدئية( الفاتورة الشكلية ) بقيمة المواد المطلوبة للزبون " SNVI " وذلك حتى يتمكن الأخيرة من دراسة عرض الشركة الفرنسية ومدى مطابقته لاحتياجاته، ومن ثم الموافقة عليها أو رفضه، و تحتوي الفاتورة الأولية على جميع التفاصيل المتعلقة بالبضاعة المستوردة من حيث السعر الإجمالي، و السعر و الوحدوي و كذا مواصفات البضاعة ، منشأ البضاعة، آجال إرسال البضاعة و غيرها من المواصفات الضرورية المتعلقة بالبضائع المراد استيرادها بعد موافقة الزبون "SNVI" على العرض المقدم له قام هذا الأخير بإرسال طلبية الى الشركة الفرنسية بالبضاعة المستوردة ، و تم ابرام العقد التجاري بين الطرفين قبل التطرق الى مختلف المراحل التي يتم من خلالها سير عملية الاعتماد المستندي التي تبدأ بطلب فتح الاعتماد من طرف بنك المستورد "BNA" بناء على طلبه لصالح المصدر المستفيد وعليه فإن الاطراف المتداخلة في هذه العملية هم :

✓ المستورد: "SNVI"

✓ البنك الفاتح للاعتماد (بنك المستورد): BNA AGENCE ROUIBA 641

✓ المصدر: والمتمثل في الشركة الفرنسية " AXLETECH INTERNATIONA SAS بنك الإشعار (بنك الإصدار): البنك الفرنسي.

### 3-1-إجراءات فتح الاعتماد المستندي:

❖ الفاتورة الأولية: FACTURE PROFORMA: كمرحلة أولى يقوم المصدر AXLETECH INTERNATIONA SAS بالاتفاق مع المستورد " SNVI " على تفاصيل العملية وذلك بإرسال فاتورة شكلية FACTURE PROFORMA والتي تحتوي جميع التفاصيل المتعلقة بالبضاعة والمستوردة والمتمثلة في<sup>1</sup> تاريخ فاتورة: 2020/01/21 و اسم وعنوان المصدر

<sup>1</sup> معلومات مقدمة من رئيسة التجارة الخارجية.

BP 6564-4 RUE JEAN SERVANTON 42042 SAIN-TETIENNE CEDEX France : والعنوان AXLETECH INTERNATIONA SAS

اسم وعنوان المستورد: "SNVI" و العنوان: الطريق الوطني رقم 05 الرويبة الجزائر ، بنك المستورد : البنك الوطني الجزائري وكالة الرويبة . 641، عونا بنك المستورد : شارع حسيبة بن بوعلي الرويبة الجزائر ، مصدر البضاعة : فرنسا، قيمة البضاعة : 428.895أورو ، نوع الاعتماد : اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء والمؤكد تاريخ استحقاق الأعماد90 يوم، بينما طبيعة النقل بحري نوع السلعة : PONT SFW /INTERRUPTEUR /DISTRBUTEUR

❖ **العقد التجاري:** وهي خطوة يقدم عليها المشتري "SNVI" والبائع المصدر AXLETECH INTERNATIONA SAS

، لتحسين الصفقة التجارية المتمثلة في شراء هذه المعدات باعتباره يحدد الشروط المتفق عليها.

❖ **التعهد:** يعتبر من الوثائق الأساسية التي يحتوي عليها ملف طلب فتح الاعتماد من قبل البنك الوطني الجزائري

وهو إجباري ،ويجب على المستورد "SNVI" ملء هذا التعهد المقدم من طرف البنك والالتزام به ويتضمن

التعهد بأن المستورد سيستورد هذه البضاعة لغرض الاستعمال ( الاستغلال) لغرض المتاجرة بها.

❖ **توطن العملية:** كما تم شرح سابقا عملية التوطن البنكي الإلكتروني المسبق بحيث يقوم المستورد "SNVI"

بالتسجيل في الموقع الخاص بالتوطين في البنك الوطني الجزائري وبمجرد قبول تسجيله يقوم بتحرير المعلومات

المطلوبة منه في الموقع والمتمثلة في:

\*معلومات خاصة بالمستورد "SNVI":(رقم الحساب البنكي / رقم التسجيل التجاري / رقم التعريف الجبائي / اسم

المستورد / البريد الإلكتروني / رقم الهاتف / العنوان).

\*معلومات خاصة بالسلعة: وهي لمعلومات المتوفرة في الفاتورة التشكيلية ونذكر منها:(قيمة البضاعة : 550.380 أورو /

نوع الاعتماد : 'اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء والمؤكد/ تاريخ استحقاق الاعتماد : 90 يوم/طبيعة النقل : بحري /نوع

السلعة / الفاتورة الأولية: في تاريخ 2020/01/21 / نوع العقد CFR / مكان الشحن : ميناء فرنسي / مكان التفريغ : ميناء

الجزائر / رقم الفاتورة : N°919487).

\*معلومات خاصة بالمصدر: أسم المصدر رقم هاتف المصدر عنوان المصدر.

❖ **ختم التوطين:** بعد دراسة المعلومات المقدمة من طرف المستورد "SNVI" في الطلب والموافقة عليه يقوم البنك

الوطني الجزائري بإعطاء رقم التوطين في كل من الفاتورة الشكيلية والعقد التجاري المبرم بين المستورد

والمصدر AXLETECH INTERNATIONA SAS بحيث يكون هذا الرقم مقسم في 06 خانات وتتمثل فيما يلي :<sup>1</sup>

الشكل رقم (05) : ختم التوطين

<sup>1</sup> معلومات مقدمة من رئيسة قسم التجارة الخارجية.

BANQUE NATIONAL D'ALGERIE DOMILICATION IMPOT				AGENCE ROUIBA	
16.01.18	2020	3	10	00001	EURO
ROUIBA LE 05/01/2020					

المصدر: وثائق مقدمة من رئيسة قسم التجارة الخارجية.

- ❖ 16.01.18 رقمان يمثلان الولاية (20)، رقمان البنك (01)، رقمان يمثلان الوكالة (01)؛
- ❖ 2020: يمثل السنة التي قام فيها التوطين؛
- ❖ 3: يمثل الفصل الذي تم في التوطين؛
- ❖ 10: يمثل نوع العملية او نوع النقل؛
- ❖ 00001: الرقم التسلسلي لتسجيل العملية؛
- ❖ EURO: العملة المتعامل بها.

ومن ثم تقوم مديرية العمليات المستندية "DOD" بخصم قيمة عمولة التوطين و الرسم من حساب العميل المستورد "SNVI" وذلك بعد تحويل قيمة الصفقة (المبلغ الاجمالي) الى كل ما يقابلها بالدينار الجزائري و الذي يحدد على أساس سعر الصرف المساوي:

1 أورو = 131,1722 دج

و عليه:

550.380 أورو = 104.4795 = 56.259.100.72 دج

تقوم بعدها الوكالة بحساب الحقوق التالية:

✓ عمولة الافتتاح بقيمة 3000 دج؛

✓ عمولة الالتزام : 2%.

112.518.20 = 1000/2 x 56.259.100.72 دج

✓ عمولة سويقت: 1000 دج؛

✓ عمولة ثابتة: 5000 دج؛

✓ عمولة الصفقة: 2000 دج.

مجموع العمولات:

$$123.518.20=2000+5000+1000+3000+112.518.20$$

الرسم على القيمة المضافة TVA 19%

$$23.468.45=19\% \times 123.518.20$$

المجموع:

$$146.986.65=23.468.45+123.518.20$$

وفي الاخير تطلب من مصلحة التجارة الخارجية أن توقع على عملية التوطين.

2-3- التنفيذ و التسوية: بعد اقتطاع مديرية العمليات المستندية "DOD" العملات الازمة، تقوم وكالة "BNA" بإرسال ملف فتح الاعتماد المستندي لمديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية "DRICE" و يتكون هذا الملف من<sup>1</sup>:

✓ الفاتورة الشكلية؛

✓ طلب فتح الاعتماد المستندي؛

✓ وثيقة سويفت 700 و التي تتضمن كل المعلومات الخاصة بالبضاعة و بالاعتماد المستندي؛

✓ وثيقة طلب شراء العملة الصعبة من بنك الجزائر() و تتكون من أربعة نسخ، واحدة تحتفظ الوكالة و ثلاثة ترسل مع الملف.

بعد دراسة المديرية للملف ، تقوم بإرسال قبول فتح الاعتماد المستندي الى الوكالة ، و في نفس الوقت تباشر بإرسال إشعار فتح الاعتماد المستندي على شكل سويفت MT 700 الى بنك المستفيد "البنك الاسباني " بأمر من زيونها "" SNVI "" لصالح AXLETECH INTERNATIONA SAS وفور تلقي "البنك الاسباني " سويفت يقوم بإخبار المصدر " AXLETECH INTERNATIONA SAS " بفتح الاعتماد المستندي لصالحه من طرف زيونها "" SNVI " و يخبره بكل المعلومات الواردة في سويفت الذي تلقاه، و يفحص المصدر صحة كل الشروط المتفق عليها في العقد التجاري ثم يبلغ كل طرف المعنيين بفتح الاعتماد المستندي و تتم عملية الفحص عن طريق ما يلي:

- التأكد من صحة الاعتماد المستندي المتحصل عليه و مقارنته بشروط العقد المتفق عليه؛
- طبيعة الاعتماد (غير قابل للإلغاء و المؤكد في الحالة المدروسة)؛
- التأكد من إحترام تاريخ صلاحية الاعتماد؛
- مكان الدفع.

بعد فحص الاعتماد المستندي، يقوم المصدر " AXLETECH INTERNATIONA SAS " بتبليغ كل المتدخلين من بينهم: المكلف بالعبور للقيام بإجراءات العبور لشركة التأمين لتغطية المخاطر المحتملة، و هكذا يستطيع المصدر ارسال الوثائق

<sup>1</sup> معلومات مقدمة من رئيسة قسم التجارة الخارجية.

المثلة للبضاعة الى "البنك الاسباني"، الذي يقوم بدوره بمراجعتها حسب المادة 40 من القواعد و الاعراف الموجودة، ثم يرسلها الى البنك المستورد "BNA" و تتمثل الوثائق و المستندات في:<sup>1</sup>

- ✓ الفاتورة التجارية و هي موقعة من طرف المستفيد و محررة في 05 نسخ؛
- ✓ سند الشحن محررة بإسم البنك الوطني الجزائري؛
- ✓ شهادة المصنع محررة في نسخة واحدة؛
- ✓ شهادة الاصل محررة في نسخة واحدة؛
- ✓ قائمة الطرود محررة في نسخة واحدة؛
- ✓ وثيقة الوزن محررة في نسخة واحدة؛
- ✓ الفاتورة النهائية؛
- ✓ وصل تحويل المستندات نسخة واحدة.

يقوم البنك المصدر "البنك الاسباني" بإرسال الوثائق الى البنك المستورد BNA التي يراجعها في مدة 07 أيام مفتوحة و هي الايام التي يعمل فيها البنك ابتداء من تاريخ استلام المستندات، ثم يحتفظ موظف هذا البنك BNA بالنسخة الاصلية للفاتورة زائد نسخة من شهادة الاصل لكي يضعها في ملف الاعتماد المستنديين أما باقي النسخ الاخرى تسلم للمستورد ""SNVI".

بعد توقيع البنك BNA عليها، و بالتوازن يقدم المصدر " AXLETECH INTERNATIONA SAS EQUIPMENT " الوثائق للبنك الاسباني ، فإنه يقوم بإرسال البضاعة مع الوثيقتين التاليين:

- نسخة أصلية من الفاتورة النهائية؛
- نسخة اصلية من سند الشحن.

هذا الملف المكون يدعى "UN PLIS CARTABLE" تتمثل أهميته في كونه يمكن المستورد من استلام بضاعة بعد إعطائه لبنكه "BNA" الذي يظهر له سند الشحن و يوقع عليه و على الفاتورة النهائية و التي يستطيع بها استلام البضاعة، و هذا فيما إذا كان حساب المستورد ""SNVI" به مؤونة لتغطية مبلغ الفاتورة، إما إذا كان حسابه دون مؤونة فلا يظهر له سند الشحن و لا يوقع على الفاتورة النهائية من طرف BNA و بالتالي يمنع من استلام بضاعته، و حسب حالتنا فإن حساب ""SNVI" يتضمن ملف الفاتورة.

بعد إرسال الوثائق الى بنك الإصدار BNA تنفذ عملية الدفع نقدا، في هذه الحالة، اي في فترة مدتها 21 يوم ابتداء من تاريخ توقيع ربان السفينة على سند الشحن، و ذلك يجعل حساب المستورد ""SNVI" مدينا بمبلغ الاعتماد ، و حسب المصدر " AXLETECH INTERNATIONA SAS " لدى بنك الإشعار "البنك الاسباني" دائن بنفس المبلغ .

<sup>1</sup> نفس المرجع.

❖ تصفية الاعتماد المستندي: هي المرحلة التي يتم فيها غلق ملف التوطين وذلك بتطهير الملف المكون من <sup>1</sup> (الفاتورة الشكلية / الفاتورة النهائية / وثيقة الاقتطاع) وهذه المرحلة تبين إن مبلغ الاعتماد قد حول للمصدر

❖ وثيقة D10: هي وثيقة تقدم من طرف مصلحة الجمارك للبنك "BNA"، والتي تؤكد دخول البضاعة و استلامها من المستورد، و كذلك المبلغ الذي دخلت به البضاعة وهكذا يكون الاعتماد المستندي قد صفي، فيشعر موظف من مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية "DRICE" بالتصفية النهائية بواسطة وثيقة التصفية. و نشير الى أنه في حالتنا هذه، العملية كانت عادية و لم نلاحظ اي مشكل من بداية فتح الاعتماد الى غاية تصفيته، حيث تحصل الزبون "SNVI" على بضاعته و تحصل المصدر AXLETECH INTERNATIONA SAS على كل مستحقاته.

---

<sup>1</sup> معلومات مقدمة من رئيسة قسم التجارة الخارجية

### خلاصة الجانب التطبيقي:

من خلال دراستنا لحالة تمويل عملية استيراد عن طريق الاعتماد المستندي بالشكل التفضيلي يمكن القول ان هذه القنية تخلق ثقة كبيرة بين اطراف العقد التجاري سوء بالنسبة المصدر الذي يضمن الحصول على مواله اذا احترم الشروط المتفق عليها ، ونفس الشيء بالنسبة للمستورد الذي يضمن كذلك الحصول على البضائع المطلوبة وفقا للشروط التي فرضها او تفاوض على مصيرها .

وفي هذه الدراسة وجدنا النوع المستعمل بين المستورد الجزائري والمصدر الاجنبي هو الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء والمؤكد ، وهذا يتطلب تدخل بنكين احدهما ممثل المصدر والآخر ممثل المستورد وهذا المتدخل يتمثل في البنك الوطني الجزائري بالنسبة لفتح الاعتماد المستندي بامر من المستورد لصالح المصدر ، اما بالنسبة للبنك الاجنبي يقوم بالتاكيد على هذا الاعتماد المستندي فكلاهما يقومان بمراقبة مستندات العملية .



# الخاتمة العامة

التجارة الخارجية هي المحرك الأساسي لاقتصاد أي دولة خاصة في عصر طغى عليه الاستهلاك بكل أنواعه واشتدت المنافسة على اقتحام الأسواق الخارجية، ولا يمكن أن نتحدث عن تجارة خارجية مزدهرة لبلد ما دون أن نتحدث عن الدور الذي تلعبه البنوك في ذلك، من خلال عمليات التمويل والمساعدات التقنية، لتبرز لنا ضرورة تماشي وتساير الأنظمة المصرفية مع التطورات الاقتصادية والسياسية الحاصلة.

كما يتضح أن لوسائل الدفع أهمية بالغة في عملية التصدير والاستيراد إذ تضمن حقوق المتعاملين التجاريين من خلال وسائل الدفع المباشرة أو عن طريق المستندات كالتحصيل والاعتماد، وهي أكثر الطرق ضماناً من عدة مخاطر تواجه عملية التمويل خاصة من ناحية التسديد لأن الصفقات التجارية تأخذ الجانب المالي ببالغ الأهمية وذلك بالنسبة لجميع الأطراف.

ولعل تدخل البنك في حل مشاكل التجارة الخارجية كالضمان والدفع التي تواجه أطراف التبادل في التجارة الخارجية من خلال أنظمة بنكية فعالة وناجعة يعد أبرز أدوات التمويل البنكي، وهذا ما يجعله كوسيط لإتمام العمليات التجارية بصورة حسنة، إذ يتضح جلياً أن التقنيات البنكية المستخدمة في التجارة الخارجية تهدف إلى ضمان الأمان للمستورد و المورد، حيث يلعب دوراً هاماً في عمليات تمويل التجارة الخارجية، حيث يدخل البنك كوسيط في معاملات التجارة الخارجية بفضل تقديم العديد من التقنيات و الوسائل الهدف منها منح الثقة والأمان لكل طرفين التبادل الدولي، ومن جهة أخرى أكدت دراستنا التطبيقية أن دور البنك الوطني الجزائري يكمن في تمويل التجارة الخارجية وذلك لضمان السير الحسن للمعاملات التجارية وضمان حقوق الأطراف المتعاقدة فيها لأن هذا الدور أساسي لإتمام عمليات التجارة الخارجية.

### نتائج البحث:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوردتها فيما يلي:

- ✓ تلعب البنوك الدور الأساسي في تمويل التجارة الخارجية، كما أنها تخلق جواً من الثقة والضمان لدى المتعاملين الاقتصاديين؛
- ✓ يوجد العديد من الوسائل و التقنيات لتمويل التجارة الخارجية إلا أن تقنية الاعتماد المستندي تعد الأكثر استعمالاً؛
- ✓ إن وسائل وآليات تمويل التجارة الخارجية من خلال الدراسة التطبيقية تخدم مصالح كل الأطراف المتعاقدة في تسوية المبادلات التجارية الخارجية وتوفير ضماناً أكثر لأطراف التبادل بالإضافة إلى سهولة الإجراءات و سرعة التنفيذ؛
- ✓ إن البنوك ضمن تقنية الاعتماد المستندي لا تتحمل أية مسؤولية خارجة عن نطاق فحص جميع مستندات المقدمة لها و التدقيق و التأكد من مدى مطابقتها للشروط الواردة ضمن عقد الاعتماد؛
- ✓ تعتبر عملية التوطين البنكي عملية أساسية تفرضها البنوك الجزائرية قبل أي عملية استيراد أو تصدير؛

- ✓ إن النوع الأكثر استعمالا من أنواع الاعتماد المستندية في البنك الوطني الجزائري هو الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء و المعزز وهذا لازدواجية التعهد من طرف البنكين ؛
- ✓ يخضع البنك الوطني الجزائري في تطبيقه لتقنية الاعتماد المستندي لقواعد دولية موحدة المصادرة عن غرفة التجارة الخارجية.

### التوصيات

سنقوم باقتراح عدد من التوصيات نحاول من خلالها تقديم مساهمات يمكن أن تساهم في تطوير قطاع التمويل التجاري الخارجي:

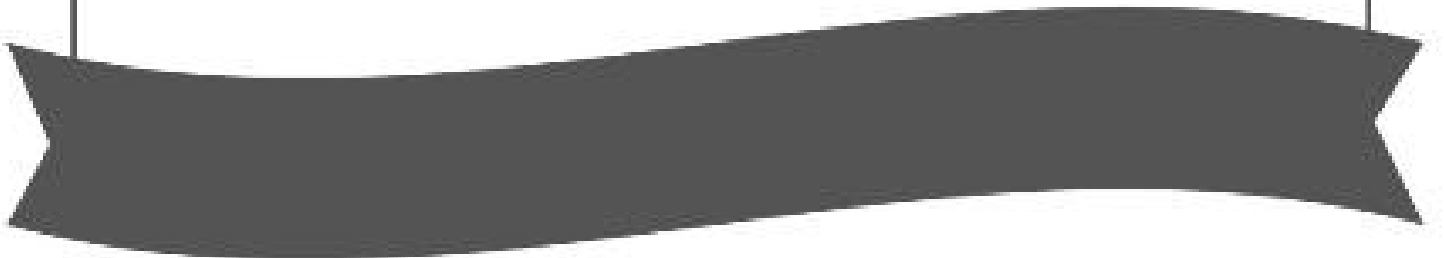
- ❖ لا بد من الاستثمار في قطاعات التجارة الخارجية المرنة من طرف البنوك ومحاولة تكثيف الداخلين للاستثمار فيها؛
- ❖ لا بد من الاهتمام أكثر بتكثيف تكاليف التجارة الخارجية واعتبارها مؤشرا للربحية والنمو لهذا القطاع؛
- ❖ إنشاء جهاز استطلاع بنكي يعنى بإعداد تقارير دورية حول أنشطة التجارة الخارجية يساعد على إعداد القوانين والإجراءات؛
- ❖ العمل على خلق التكامل بين جميع الأنشطة من خلال الأنشطة التمويلية.

### آفاق البحث

- من خلال بحثنا هذا نقترح عددا من البحوث المستقبلية:
- دراسة أثر الاعتماد المستندي الموسع في نظام التجارة الخارجية؛
- دور البنوك في ترقية عمليات التصدير.



# قائمة المراجع



## الكتب:

1. حسن أحمد توفيق، التجارة الخارجية – دراسة تطبيقية-، دار النهضة العربية، مصر، 1988.
2. حسام علي، علي داود وآخرون، إقتصاديات التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2002.
3. محمود محمد فوزان، سرحان أحمد سليمان، التجارة الخارجية البنية الكلية والزراعية العربية - رؤية تحليلية-، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2016.
4. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010.
5. موردخاي كيريانين، ترجمة : محمد إبراهيم منصور علي ومسعود عطية، الاقتصاد الدولي، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007.
6. محمد الصيرفي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2007.
7. سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرين، المكتب العربي الحديث، مصر، 2006.
8. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسات شباب الجامعة، مصر، 1998.

## الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. عبد الناصر عز الدين بوخشيم، تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي- دراسة تحليلية قياسية للفترة 1973 – 1998 -، رسالة دكتوراه في الفلسفة الاقتصادية، جامعة الاسكندرية، 2003.

## المقالات:

1. نوري منير، بونوة سمية، النمذجة القياسية لإنعكاسات السياسة التجارية على حجم إتجاه التجارة الخارجية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 19، 2018.
2. محمد باوني، العمل المصرفي وحكمه الشرعي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 16، 2001.

## المواقع الالكترونية:

1- <http://www.bna.dz.com/login.php>



# الملاحق





البنك الوطني الجزائري  
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

ANNEXE N° 01

DATE : .....

## DEMANDE D'OUVERTURE D'UN DOSSIER DE DOMICLIATION A L'IMPORT

AGENCE: ..... INDICE: .....

ADRESSE: .....

DONNEUR D'ORDRE	
Nom ou Raison Sociale : .....	
Adresse complète : .....	
Numéro d'identification fiscale (NIF) : .....	
Numéro du Registre de Commerce: .....	date de validité : .....
Numéro de Compte : .....	

Conformément à la réglementation des changes en vigueur, nous vous prions d'ouvrir un dossier de domiciliation relatif à l'importation désignée ci-après :

INDICATIONS RELATIVES AUX BIENS/ SERVICES A IMPORTER	
Contrat commercial/Facture(1).....	Réf: ..... Date : .....
Montant en devise : .....	
Contre valeur en Dinars au cours provisoire de : .....	soit : .....
Nom ou Raison Sociale du Fournisseur : .....	
Adresse complète du Fournisseur : .....	
Nature des produits (biens/services) : .....	
Tarif Douanier ou nature de service : .....	
Provenance : .....	Origine des produits : .....
Mode de règlement : .....	
Les charges des risques (2) : .....	
Lieu de dédouanement : .....	

Il est bien entendu que nous vous dégageons de toute responsabilité quant à la position douanière de ces marchandises (3) vis-à-vis de la réglementation des changes en vigueur.

Nous certifions sur l'honneur que :

- cette opération n'est et ne sera domiciliée auprès d'aucune autre banque ;
- nous ne possédons dans les pays étrangers aucun moyen de paiement nous permettant d'effectuer sur place le règlement de cette importation, et sommes d'accord pour que cette opération se dénoue sur le plan financier suivant les normes en vigueur et dégageons la Banque Nationale d'Algérie des risques de change éventuels pouvant en découler.

Nous nous engageons par la présente à :

- effectuer toutes les procédures et formalités liées à cette opération auprès de votre agence ;
- vous remettre dans les meilleurs délais, les documents douaniers y afférents après dédouanement.

SIGNATURE AUTORISEE  
CACHET

(1) préciser s'il s'agit d'une facture, d'un contrat ou autre document commercial de la transaction.

(2) indiquer l'incoterm.

(3) s'il y a lieu.



## BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

### DEMANDE D'OUVERTURE DE CREDIT DOCUMENTAIRE IMPORT IMPORT DOCUMENTARY CREDIT OPENING APPLICATION

AGENCE : ..... INDICE : .....

DATE : .....

Nous vous demandons de procéder à l'ouverture, auprès de votre correspondant, d'un crédit documentaire par SWIFT en faveur du bénéficiaire, conformément aux instructions mentionnées ci-dessous et cochées (X), si applicable :

DONNEUR D'ORDRE / APPLICANT	
Nom ou Raison Sociale et Adresse complète : <i>Name or Company's name and full address</i>	
Numéro de Compte : <i>Account number</i>	

BENEFICIAIRE / BENEFICIARY	
Nom ou Raison Sociale et Adresse complète : <i>Name or Company's name and full address :</i>	
N° de téléphone / Phone number :	
N° de Fax / Fax :	E-Mail @
Autres contacts / Other contact details	
Banque du Bénéficiaire / Beneficiary's Bank	

CARACTERISTIQUES DU CREDIT DOCUMENTAIRE / THE DOCUMENTARY CREDIT CHARACTERISTICS			
Nature du crédit / Type of credit			
<input type="checkbox"/> Irrévocable	<input type="checkbox"/> Irrévocable & Confirmé	Date de validité / Expiry Date :	
<input type="checkbox"/> Transférable	<input type="checkbox"/> Non Transférable	Date limite d'expédition / Latest Date of Shipment :	
Montant du crédit documentaire / <i>Documentary Credit Amount</i>		Montant du contrat ou de la facture proforma / <i>Contract or proforma Invoice Amount</i>	
Devises / Currency : (en chiffres / in numerals) : (en lettres / in words) :		Devises / Currency : (en chiffres / in numerals) : (en lettres / in words) :	
<input type="checkbox"/> Maximum / Not exceeding			
<input type="checkbox"/> Tolerance (+/-) %			

MODE DE PAIEMENT / PAYMENT TERMS			
<input type="checkbox"/> Paiement à vue / At sight :			
<input type="checkbox"/> Paiement différé à <i>Deferred Payment at</i>	jours de la date de : <i>days from date of:</i>	<input type="checkbox"/> B/L (*)	<input type="checkbox"/> AWB (**)
<input type="checkbox"/> Autres / Other (à préciser / specify)			
<input type="checkbox"/> Paiement mixte :	% à vue / % à	jours de la date de :	<input type="checkbox"/> B/L <input type="checkbox"/> AWB
<input type="checkbox"/> Autres / Other (à préciser / specify)			
<i>Mixed Payment : % at sight, and % at days from date of</i>			
<input type="checkbox"/> Acceptation		<input type="checkbox"/> Négociation	

SE MAR 205 ter - Imp. BNA 1

<b>DESCRIPTION DE LA MARCHANDISE ET/OU DES SERVICES / GOODS AND/OR SERVICES DESCRIPTION</b>	
(En cas de tolérance sur la quantité, précisez le prix unitaire) / (in case of tolerance specify the unit price)	
<b>CONDITIONS D'EXPEDITION / SHIPMENT CONDITIONS</b>	
<b>INCOTERMS:</b>	
<input type="checkbox"/> FOB <input type="checkbox"/> CFR <input type="checkbox"/> CPT <input type="checkbox"/> FCA <input type="checkbox"/> DAP <input type="checkbox"/> Autres/ Other:	
Conforme * Facture proforma n° ..... du ..... / As per proforma invoice * Contrat du ..... / Contract dated ..... (mention devant figurer sur la facture définitive / This mention should appear on the final invoice)	
Assurance couverte par l'ordonnateur / Insurance covered by the Applicant	
<b>Expéditions Partielles:</b> <i>Partial Shipments:</i>	<input type="checkbox"/> Autorisées / Allowed <input type="checkbox"/> Interdites / Not Allowed    // <input type="checkbox"/> Autorisés / Allowed <input type="checkbox"/> Interdits / Not Allowed <b>Transbordements</b> <i>Transshipment:</i>
<input type="checkbox"/> Lieu de chargement : <i>Place of loading :</i>	<input type="checkbox"/> Lieu de destination : <i>Place of destination:</i>
<b>DOCUMENTS REQUIS / REQUIRED DOCUMENTS</b>	
Full set Bill of Lading "Clean on board" made out to the order of Banque Nationale d'Algérie, notify applicant and marked: <input type="checkbox"/> Fret Payé / Freight Prepaid <input type="checkbox"/> Fret Payable à Destination / Freight Payable at Destination	
Airway Bill issued to the Banque Nationale d'Algérie address for applicant account and marked: <input type="checkbox"/> Fret Payé / Freight Prepaid <input type="checkbox"/> Fret Payable à Destination / Freight Payable at Destination	
<input type="checkbox"/> Certificat de conformité (***) / Certificate of Conformity <input type="checkbox"/> Certificat d'Origine (***) / Certificate of Origin <input type="checkbox"/> Certificat d'Analyse (***) / Certificate of Analysis <input type="checkbox"/> Certificat Phytosanitaire (***) / Phytosanitary Certificate <input type="checkbox"/> EUR1 <input type="checkbox"/> EX1 <input type="checkbox"/> Liste de Colisage / Packing List <input type="checkbox"/> Note de Poids / Weight Note <input type="checkbox"/> Autres (à préciser) / Other (specify):	
Dans le cas où des spécimens de signatures des personnes habilitées sont exigibles pour la réalisation de cette lettre de crédit, nous nous engageons à vous les remettre dans les 48 heures suivant le dépôt de la présente demande.	
<b>FRAIS &amp; COMMISSIONS DE LA BNA / FEES AND COMMISSIONS OWED TO BNA</b>	<b>FRAIS &amp; COMMISSIONS DU CORRESPONDANT / FEES AND COMMISSIONS OWED TO CORRESPONDENT</b>
<input type="checkbox"/> A la charge de l'ordonnateur <i>For the applicant's account</i>	<input type="checkbox"/> A la charge de l'ordonnateur <i>For the applicant's account</i>
<input type="checkbox"/> A la charge du bénéficiaire <i>For the beneficiary's account</i>	<input type="checkbox"/> A la charge du bénéficiaire <i>For the beneficiary's account</i>
<small>(*) B/L : Connaissance                      (**) AWB : Lettre de Transport Aérien          (***) Si nécessaire, précisez les organismes devant établir ces documents.       </small>	

CONDITIONS SUPPLEMENTAIRES / ADDITIONAL CONDITIONS

- Paiement sous réserve ou contre garantie non autorisé.
- Documents énumérés au champ 46A doivent impérativement nous parvenir par votre canal, ce crédit n'étant pas librement négociable.

LANGUE D'EMISSION DU CREDIT DOCUMENTAIRE/ ISSUING LANGUAGE OF THE DOCUMENTARY CREDIT

- Nous vous demandons d'émettre la présente lettre de crédit en langue française.
- En cas de besoin, nous vous autorisons à traduire la présente lettre de crédit en langue anglaise, sous notre entière responsabilité et les frais de traduction seront à notre charge.
- Nous vous demandons d'émettre la présente lettre de crédit en langue anglaise.

- Ce crédit documentaire est soumis aux Règles et Usances Uniformes de la Chambre de Commerce Internationale relatives aux crédits documentaires brochure 600 version 2007.
- De convention expresse, les documents sont affectés par nous à la BNA à titre de gage ou de nantissement jusqu'à la bonne fin des avances qui résulteront de votre paiement, ou de votre acceptation, ainsi qu'au remboursement de toutes sommes dont nous serions débiteurs envers vous pour quelque cause que ce soit.
- 
- 

Case réservée à l'agence	Cachet et signature de l'Ordonnateur
Domiciliation :	
NIF :	
Tarif douanier :	
PREG (provision retenue en garantie):	%

SE MAR 205 ter - Imp. BNA 3



البنك الوطني الجزائري  
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

ANNEXE N° 01

DATE : .....

DEMANDE D'OUVERTURE D'UN DOSSIER DE DOMICILIATION A L'IMPORT

AGENCE : ..... INDICE : .....

ADRESSE : .....

DONNEUR D'ORDRE	
Nom ou Raison Sociale :	.....
Adresse complète :	.....
Numéro d'identification fiscale (NIF) :	.....
Numéro du Registre de Commerce :	..... date de validité : .....
Numéro de Compte :	.....

Conformément à la réglementation des changes en vigueur, nous vous prions d'ouvrir un dossier de domiciliation relatif à l'importation désignée ci-après :

INDICATIONS RELATIVES AUX BIENS/ SERVICES A IMPORTER	
Contrat commercial/Facture(1)..... Réf : .....	Date : .....
Montant en devise : .....	.....
Contre valeur en Dinars au cours provisoire de : .....	soit : .....
Nom ou Raison Sociale du Fournisseur : .....	.....
Adresse complète du Fournisseur : .....	.....
Nature des produits (biens/services) : .....	.....
Tarif Douanier ou nature de service : .....	.....
Provenance : .....	Origine des produits : .....
Mode de règlement : .....	.....
Les charges des risques (2) : .....	.....
Lieu de dédouanement : .....	.....

Il est bien entendu que nous vous dégageons de toute responsabilité quant à la position douanière de ces marchandises (3) vis-à-vis de la réglementation des changes en vigueur.

Nous certifions sur l'honneur que :

- cette opération n'est et ne sera domiciliée auprès d'aucune autre banque ;
- nous ne possédons dans les pays étrangers aucun moyen de paiement nous permettant d'effectuer sur place le règlement de cette importation, et sommes d'accord pour que cette opération se dénoue sur le plan financier suivant les normes en vigueur et dégageons la Banque Nationale d'Algérie des risques de change éventuels pouvant en découler.

Nous nous engageons par la présente à :

- effectuer toutes les procédures et formalités liées à cette opération auprès de votre agence ;
- vous remettre dans les meilleurs délais, les documents douaniers y afférents après dédouanement.

SIGNATURE AUTORISEE  
CACHET

(1) préciser s'il s'agit d'une facture, d'un contrat ou autre document commercial de la transaction.

(2) indiquer l'incoterm.

(3) s'il y a lieu.

ENGAGEMENT

Je soussigné Mr ..... représentant légale de la société ;

- Raison Sociale : .....
- Activité : .....
- Adresse : .....
- N i F : .....
- Facture : ..... Du.....
- Montant : .....
  
- Fournisseur : .....

M'engage au nom de la société à destiner les produits importés exclusivement au besoins de l'exploitation de l'entreprise et de ce fait, je m'interdit a revendre les produits en question en l'état.

En outre, j'atteste que les quantités importées correspondent aux capacités de production et aux moyens humains, matériels et de stockage de la société.

Fait à..... le .....

Cachet et signature





## BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

### DEMANDE D'OUVERTURE DE CREDIT DOCUMENTAIRE IMPORT IMPORT DOCUMENTARY CREDIT OPENING APPLICATION

AGENCE : ..... INDICE : .....

DATE : .....

Nous vous demandons de procéder à l'ouverture, auprès de votre correspondant, d'un crédit documentaire par SWIFT en faveur du bénéficiaire, conformément aux instructions mentionnées ci-dessous et cochées (X), si applicable :

DONNEUR D'ORDRE / APPLICANT	
Nom ou Raison Sociale et Adresse complète : <i>Name or Company's name and full address</i>	
Numéro de Compte : <i>Account number</i>	

BENEFICIAIRE / BENEFICIARY	
Nom ou Raison Sociale et Adresse complète : <i>Name or Company's name and full address :</i>	
N° de téléphone / Phone number :	E-Mail @
N° de Fax / Fax :	
Autres contacts / Other contact details	
Banque du Bénéficiaire / Beneficiary's Bank	

CARACTERISTIQUES DU CREDIT DOCUMENTAIRE / THE DOCUMENTARY CREDIT CHARACTERISTICS	
Nature du crédit / Type of credit	
<input type="checkbox"/> Irrévocable	<input type="checkbox"/> Irrévocable & Confirmé
<input type="checkbox"/> Transférable	<input type="checkbox"/> Non Transférable
Date de validité / Expiry Date :	
Date limite d'expédition / Latest Date of Shipment :	
Montant du crédit documentaire / <i>Documentary Credit Amount</i>	Montant du contrat ou de la facture proforma / <i>Contract or proforma Invoice Amount</i>
Devises / Currency : (en chiffres / in numerals) : (en lettres / in words) :	Devises / Currency : (en chiffres / in numerals) : (en lettres / in words) :
<input type="checkbox"/> Maximum / Not exceeding	
<input type="checkbox"/> Tolerance (+/-) %	

MODE DE PAIEMENT / PAYMENT TERMS	
<input type="checkbox"/> Paiement à vue / At sight :	
<input type="checkbox"/> Paiement différé à jours de la date de : <i>Deferred Payment at days from date of :</i>	<input type="checkbox"/> B/L (*) <input type="checkbox"/> AWB (***) <input type="checkbox"/> Autres / Other (à préciser / specify)
<input type="checkbox"/> Paiement mixte : % à vue / % à jours de la date de : <input type="checkbox"/> B/L <input type="checkbox"/> AWB	<input type="checkbox"/> Autres / Other (à préciser / specify)
<i>Mixed Payment : % at sight, and % at days from date of</i>	
<input type="checkbox"/> Acceptation	<input type="checkbox"/> Négociation

SE MAR 205 ter - Imp. BNA 1

CONDITIONS SUPPLEMENTAIRES / ADDITIONAL CONDITIONS

- Paiement sous réserve ou contre garantie non autorisé.
- Documents énumérés au champ 46A doivent impérativement nous parvenir par votre canal, ce crédit n'étant pas librement négociable.

LANGUE D'EMISSION DU CREDIT DOCUMENTAIRE/ ISSUING LANGUAGE OF THE DOCUMENTARY CREDIT

- Nous vous demandons d'émettre la présente lettre de crédit en langue française.
- En cas de besoin, nous vous autorisons à traduire la présente lettre de crédit en langue anglaise, sous notre entière responsabilité et les frais de traduction seront à notre charge.
- Nous vous demandons d'émettre la présente lettre de crédit en langue anglaise.

- Ce crédit documentaire est soumis aux Règles et Usances Uniformes de la Chambre de Commerce Internationale relatives aux crédits documentaires brochure 600 version 2007.
- De convention expresse, les documents sont affectés par nous à la BNA à titre de gage ou de nantissement jusqu'à la bonne fin des avances qui résulteront de votre paiement, ou de votre acceptation, ainsi qu'au remboursement de toutes sommes dont nous serions débiteurs envers vous pour quelque cause que ce soit.

Case réservée à l'agence	Cachet et signature de l'Ordonnateur
Domiciliation :	
NIF :	
Tarif douanier :	
PREG (provision retenue en garantie):	%

SE MAR 205 ter - Imp. BNA 3

